



# ندوة

أوراق ثقافية

محددات الإستراتيجية السعودية  
بين عامي 2015 – 2024م

عرض خطب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد  
العزیز بمجلس الشورى

البرنامج الثقافي - مركز الخليج للأبحاث

سبتمبر - 2024م



مركز الخليج للأبحاث  
المعاصرة للدراسات والبحوث



مختبر الحوار الخليجي  
Gulf Dialogue Lab

## مدخل:

ألف المجتمع الوطني والعالمي والمعنيين على الاهتمام بثنايا ما يرد في الخطاب السنوي للملك المملكة العربية السعودية حال افتتاحهم لدورة جديدة من دورات مجلس الشورى السعودي، لكونه خطاب موجه للأمة، وهو خطاب تأسيسي تُحدد فيه القواعد والمرتكزات الرئيسة لمختلف الجوانب التنموية على الصعيد الاقتصادي والثقافي والمجتمعي وصولاً إلى المرتكزات الرئيسية في الجانب السياسي، ومن هنا تبرز أهميته محلياً ودولياً.

وتمثل المملكة العربية السعودية عصباً رئيسياً في تقاطع السياسات الدولية، ووتداً مهماً في عصب الاقتصاد العالمي، وهي من قبل ومن بعد قلباً نابضاً بالحياة لأمتها العربية والإسلامية، ولذلك يهتم العالم لمعرفة مرتكزات ومحددات سياستها، فتراهم وقد أنصتوا لسماع حيثيات الخطاب السنوي لخادم الحرمين الشريفين بمجلس الشورى، وهو خطاب مركزي لكونه موجه لنخبة متميزة في تخصصاتها وأعمالها، أوكل إليهم دراسة ومراجعة كافة القوانين وتقديم الرأي العلمي والمشورة الصحيحة لصانع القرار على الصعيد الوطني والخارجي.

وحتماً فالمملكة العربية السعودية تعيش حالة متقدمة من النماء والازدهار منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد الحكم عام ٢٠١٥م، في ظل مؤازرة وقيادة ولي عهده الأمين رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان يحفظهما الله، وهو ما يشهد به الشاهد، ويُقرُّ به الموافق والمخالف.

ولأهمية هذه الخطب الملكية فقد حرص «مركز الخليج للأبحاث» من واقع اهتمامه البحثي على أن يقوم بجمعها من مضانها، ويقدمها كما هي للباحث والمتابع، حتى تكون قريبة منه، فيتسنى له قراءتها وتأملها وتتبع مرتكزات ومحددات الاستراتيجية السعودية الثابتة يوماً بعد يوم، وسنة بعد سنة.

وهي فرصة أيضاً للباحثين لتقديم قراءات تحليلية في السياسة السعودية الثابتة وفقاً لمضان ما ورد في الخطابات الملكية والتي ألقاها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بنفسه أو ألقاها نيابة عنه عضده وولي عهده وخليفته ولي العهد الأمين ورئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز يحفظهم الله. والله ولي التوفيق.

## خطب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بمجلس الشورى السعودي

\*\*\*

السنة الرابعة / الدورة السادسة ١٤٣٧ - ١٤٣٨ هـ / ٢٠١٥ م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرني أن أفتتح أعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة لمجلس الشورى سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا لأداء الأمانة وتحمل المسؤولية على الوجه الأكمل إنه سميع مجيب

**أمها الإخوة والأخوات:**

يطيب لي من خلال هذا اللقاء أن أستعرض السياسة الداخلية والخارجية للمملكة، وأبرز المستجدات والتحديات في هذا الشأن، متطلعاً إلى أن نتعاون جميعاً في تعزيز المكتسبات ومعالجة المعوقات بما يسهم في الارتقاء بوطننا الغالي ومستوى الخدمة المقدمة لمواطنيه

إن مسيرة النماء مستمرة على وتيرة راسخة منذ عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ومن بعده أبنائه البررة - رحمهم الله جميعاً - حتى اليوم الحاضر، ويأتي في مقدمة التزاماتنا ما شرف الله به بلادنا من خدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما من حجاج ومعتمرين وزوار، وهو التزام نفخر ونعتز به، وقد عاهدنا الله عز وجل على بذل الغالي والنفيس في سبيل ذلك، ويأتي في هذا السياق اهتمام الدولة بعمارة الحرمين الشريفين وتوسعتها

### أمها الإخوة والأخوات:

إن برامج التطوير والتنمية التي نشهدها تنطلق من ثوابتنا الدينية وقيمنا الاجتماعية، بما يحفظ الحقوق ويحدد الواجبات، وإننا عازمون على مواصلة تلك البرامج في جوانب التنمية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية، ومن هنا فقد وجهنا بإعادة هيكلة أجهزة مجلس الوزراء وما استتبع ذلك من إلغاء العديد من المجالس والهيئات واللجان، ونقل اختصاصاتها إلى كل من (مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية)، ومن خلال هذين المجلسين بإشراف ومتابعة مجلس الوزراء ستستمر الجهود في تعزيز مسيرة التنمية والوصول إلى تكامل الأدوار وتحديد المسؤوليات والاختصاصات ومواكبة التطورات وتحسين بيئة العمل وتقوية أجهزة الدولة

### أمها الإخوة والأخوات:

لقد أسهم ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية في تدفق إيرادات مالية كبيرة حرصت الدولة من خلالها على اعتماد العديد من المشاريع التنموية الضخمة وتطوير البنية التحتية إضافة إلى تعزيز الاحتياطي العام للدولة مما مكن بلادنا بفضل الله من تجاوز تداعيات انخفاض أسعار النفط، بما لا يؤثر على استمرار مسيرة البناء وتنفيذ خطط التنمية ومشروعاتها، ولقد وصل اقتصادنا - والله الحمد - نمو الحقيقي على الرغم من التقلبات الاقتصادية الدولية وانخفاض أسعار النفط، والفضل - بعد الله - يعود إلى السياسات الاقتصادية المتوازنة والحكيمة التي تتبعها الدولة في ضبط الأوضاع المالية العامة، والمحافظة على الاستقرار والتوازن بين الموارد والإنفاق على المشروعات التنموية الكبيرة في جميع القطاعات

لقد نجحنا - بفضل الله - في المحافظة على مستويات الدين العام التي لاتزال منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية، والمملكة حريصة على تنفيذ برامج تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط مصدرا رئيسا للدخل، ورؤيتنا في الإصلاح الاقتصادي تركز على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، والاستفادة من الموارد الاقتصادية وزيادة عوائد الاستثمارات الحكومية، ولقد وجهنا مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الخطط والسياسات والبرامج اللازمة لذلك، فبلادنا والله الحمد بلاد خير وعطاء



### أمها الإخوة والأخوات:

لقد جاءت خطة التنمية العاشرة التي بدأت هذا العام على قاعدة اقتصادية تنموية راسخة ومواكبة للتطلعات ولأهم المستجدات والتحديات، وترمي خطة التنمية إلى رفع مستوى الناتج المحلي، وترسيخ دعائم التنمية الاقتصادية الشاملة وتنمية القوى البشرية ورفع معدلات توظيفها، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية، وسيقوم مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية من خلال آلياته بمتابعة ضمان نجاح سير العمل ورفع مستوى الأداء، وفي هذا السياق تم إنشاء المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة الحكومية، كما وجهنا بناء على ما أوصى به مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بأن ترفع الوزارات والأجهزة الحكومية إلى المجلس توجهاتها ورؤاها

كما أننا حريصون على تحسين السوق التجارية السعودية، وتكوين بيئة جاذبة للعمل والاستثمار للشركات الوطنية والأجنبية، وتبسيط الإجراءات وتسهيل الاستثمار في السوق السعودية، ولقد وجهنا بفتح نشاط تجارة التجزئة والجملة للشركات الأجنبية سعياً لتنوع السلع والخدمات التي تقدم للمواطنين وتوفيرها بجودة عالية وأسعار تنافسية مناسبة، وفتح فرص جديدة للعمل والتدريب للشباب السعودي

### أمها الإخوة والأخوات:

يظل القطاع الصحي من أبرز اهتماماتنا؛ فالدولة مسؤولة عن توفير الرعاية الصحية اللائقة للمواطنين، ولقد واصلنا توفير أوجه الدعم لهذا القطاع البشرية والمالية مما أسهم في رفع مستوى هذه الخدمة مع تطلعنا إلى استمرار الارتقاء بها، بما في ذلك توفير المزيد من الكوادر البشرية الوطنية، من خلال التوسع في افتتاح الكليات الطبية والصحية ورفع نسبة المبتعثين في التخصصات الطبية



أما فيما يتعلق بالتعليم فقد حرصت الدولة على أن تكون أبرز استثماراتها في تنمية الإنسان السعودي حيث وفرت كل الإمكانيات والمتطلبات اللازمة لرفع جودة التعليم وزيادة فاعليته ورفع مستوى منسوبيه وإكسابهم المهارات المطلوبة، وفي هذا السياق تم التركيز في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي على الموازنة بين مخرجات التعليم وحاجة العمل بحيث يسهم في سد الفجوة باحتياجات سوق العمل من بعض التخصصات وبخاصة الطب وغيره من التخصصات العلمية

وفيما يخص قطاع الإسكان فالجميع يدرك ما توليه الدولة من رعاية واهتمام بهذا القطاع وما اعتمدت له من ميزانيات ضخمة حيث وفرت كل وسائل الدعم اللازم لتوفير السكن الملائم للمستحقين، وفي هذا الشأن شجعت الدولة الاستثمار في هذا المجال، وتعزيز دور القطاع الخاص ليكون شريكا مكتملا لجهود الحكومة في تحقيق هذا الهدف، كما سعت إلى إيجاد توازن بين العرض والطلب، وتحفيز ملاك الأراضي على تطويرها والاستثمار فيها بما يسهم في سد الاحتياج المتزايد للسكن، وتأتي موافقتنا على نظام رسوم الأراضي البيضاء سعيا لتحقيق هذا الهدف

وفي مجال قطاع العمل والموارد البشرية فإن هذا الموضوع يحتل مركزا متقدما في سلم أولويات الحكومة، التي استمرت في تحديث ترتيباتها الإدارية والمالية وبرامجها، وفي إطار رفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية وموظفيها تم إطلاق برنامج لتنمية الموارد البشرية، كما أنشأت الحكومة مؤخرا هيئة توليد الوظائف لدعم التنسيق بين جميع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بسوق العمل، وتعزيز المشاركة بينها، والعمل على تنمية القطاعات المولدة للوظائف واستثمار الميزة التنافسية في مناطق المملكة لهذا الغرض وكذلك الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والبرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة، كما اهتمت الدولة بتوسيع مشاركة المرأة في التنمية بما لا يتعارض مع تعاليم الدين الحنيف، وقد أثبتت المرأة السعودية كفاءتها وقدرتها على أداء دورها في مختلف المجالات، ومن ذلك مشاركتها الفاعلة في الانتخابات البلدية التي أجريت مؤخرا

وبالنسبة لقطاع النقل الذي هو عصب التنمية، ضخت الحكومة مبالغ كبيرة في سبيل توفير بنية الطرق في المملكة، واستمرت مشروعات النقل في التطور والتنوع، فزادت مشروعات الطرق بين مدن المملكة، واعتمدت مشروعات قطار الحرمين، ومشروعات الشركة السعودية للخطوط الحديدية، ومشروع الملك عبد العزيز للنقل العام بمدينة الرياض

### أمها الإخوة والأخوات:

إننا مجتمع مسلم يجمعنا الاعتصام بحبل الله، والتمسك بكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم عقيدة وشريعة ومنهجاً، فالشريعة الإسلامية تقوم على الحق والعدل والتسامح ونبذ أسباب الفرقة، ولذلك فإن الجميع يدرك أهمية الوحدة الوطنية ونبذ كل أسباب الانقسام وشق الصف، والمساس باللحمة الوطنية، فالمواطنون سواء أمام الحقوق والالتزامات والواجبات، وعلينا جميعاً أن نحافظ على هذه الوحدة، وأن نتصدى لكل دعوات الشر والفتنة أياً كان مصدر هذه الدعوات ووسائل نشرها، وعلى وسائل الإعلام مسؤولية كبيرة في هذا الجانب

### أمها الإخوة والأخوات:

إن دولتكم ماضية في دعم الجهود لمواجهة التحديات والمخاطر التي تحيط بالأمم العربية والإسلامية، ولقد وجهنا مجلس الشؤون السياسية والأمنية باقتراح الخطط والبرامج والرؤى اللازمة لمواجهة هذه التحديات والمخاطر

إن الأمن من أهم النعم التي تفضل الله بها على بلادنا وهو الركيزة في استقرار الشعوب ورخائها، ولقد كان المواطن السعودي ولا يزال مستشعراً لمسؤوليته في هذا الشأن فهو رجل الأمن الأول وعضد لقيادته وحكومته في دحر الحاقدين والطامعين ولن نسمح لكائن من كان أن يعبث بأمننا واستقرارنا

### أمها الإخوة والأخوات:

إن الإرهاب آفة عالمية اكتوى بناها العديد من الدول والشعوب، فليس له دين ولا وطن، ولقد كان لأجهزة الدولة الأمنية الباسلة جهود جبارة في التصدي للإرهابيين بكل حزم وقوة، ولقد وفقوا والله الحمد في ملاحقتهم وتفكيك شبكاتهم وخلاياهم إضافة إلى تنفيذ عمليات أمنية استباقية أسهمت بشكل فاعل في درء شرورهم وإحباط مخططاتهم، ونحن عاقدون العزم بحول الله وقوته على دعم وتعزيز قدرات أجهزتنا الأمنية بكل الوسائل والأجهزة الحديثة التي تمكنهم من أداء مهامهم ومسؤولياتهم على أكمل وجه وهي مصدر فخرنا واعتزازنا

لقد عانينا في المملكة من آفة الإرهاب وحرصنا ولا زلنا على محاربتة والتصدي بكل صرامة وحزم لمنطلقاته الفكرية التي تتخذ من تعاليم الإسلام مبرراً لها والإسلام منها براء، ولا يخفى أن محاربة

الإرهاب والتصدي له واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه مسؤولية دولية مشتركة فخطره محقق بالجميع، ومن هذا المنطلق جاء تشكيل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب بقيادة المملكة، وتأسيس مركز عمليات مشتركة بمدينة الرياض لتنسيق ودعم العمليات العسكرية لمحاربة الإرهاب ولتطوير البرامج والآليات اللازمة لدعم تلك الجهود، ووضع الترتيبات المناسبة للتنسيق مع الدول الصديقة والمحبة للسلام والجهات الدولية في سبيل خدمة الجهود الدولي لمكافحة الإرهاب وحفظ السلم والأمن الدوليين، والمملكة بذلت وسوف تستمر في بذل ما تستطيعه في هذا الشأن

### أمها الإخوة والأخوات:

إن المملكة العربية السعودية حريصة على الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية وفي مقدمة ذلك تحقيق ما سعت وتسعى إليه المملكة دائماً من أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، وتؤكد المملكة أن ما فعلته قوات الاحتلال الإسرائيلية مؤخراً من تصعيد وتصرفات غير مسؤولة من قتل الأطفال والنساء والمدنيين الأبرياء العزل، واقتحام المسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمة والاعتداء على المصلين لهو جريمة كبرى يجب إيقافها. كما يجب وضع حد لبناء المستوطنات الإسرائيلية وإزالة ما أنشئ منها وتناشد المملكة المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ التدابير الضرورية لحماية الشعب الفلسطيني من الممارسات العدوانية الإسرائيلية، التي تعد استفزازاً لمشاعر العرب والمسلمين كافة

وفي سياق حرص المملكة على أداء واجباتها تجاه الدول الشقيقة ونصرتها، جاءت عملية عاصفة الحزم بمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية وبطلب من الحكومة الشرعية في اليمن لإنقاذه من فئة انقلبت على شرعيته وعبثت بأمنه واستقراره، وسعت إلى الهيمنة وزرع الفتن في المنطقة، ملوحة بتهديد أمن دول الجوار وفي مقدمتها المملكة، ومنفذة لتوجهات إقليمية تسعى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية من خلال تحويل اليمن إلى بؤرة للصراع المذهبي والطائفي، الأمر الذي أملى على دول التحالف التعامل مع هذا الخطر المحقق بأمن اليمن وشعبه وأمن المنطقة العربية بما يعيد الشرعية والاستقرار إلى اليمن الشقيق، ويمنع التهديدات التي تمثلها هذه الفئة ومن يدعمها إقليمياً، ويؤمن للمنطقة استقرارها وسلامة أراضيها، وأعقب ذلك عملية إعادة



الأمل، وبرامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية للشعب اليمني الشقيق عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وذلك ليتجاوز ظروفه وأوضاعه وليستعيد دوره الطبيعي إقليمي ودوليا، وينهض بوطنه في أجواء من الأمن والاستقرار

والمملكة منذ بداية الأزمة حتى الآن تدعو إلى حل سياسي وفقا للمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل، ولقرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦)

كما أن موقف المملكة من الأزمة السورية واضح منذ بدايتها، وهي تسعى للمحافظة على أن تبقى سوريا وطننا موحدًا يجمع كل طوائف الشعب السوري، وتدعو إلى حل سياسي يخرج سوريا من أزمتها ويمكن من قيام حكومة انتقالية من قوى المعارضة المعتدلة، تضمن وحدة السوريين، وخروج القوات الأجنبية، والتنظيمات الإرهابية التي ما كان لها أن تجد أرضا خصبة في سوريا لولا سياسات النظام السوري التي أدت إلى إبادة مئات الآلاف من السوريين وتشريد الملايين، وانطلاقا من الحرص على تحقيق الأمن والاستقرار والعدل في سوريا استضافت المملكة اجتماع المعارضة السورية بكل أطرافها ومكوناتها سعيا لإيجاد حل سياسي يضمن - بإذن الله - وحدة الأراضي السورية وفقا لمقررات جنيف (١)

### أيها الإخوة والأخوات:

لقد حرصنا خلال الفترة الماضية على تعزيز علاقاتنا وتطويرها مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة من خلال تبادل الزيارات مع العديد من زعماء وقادة العالم، ونحن ماضون في هذا المسار بما يعزز مكانة المملكة ودورها الإقليمي والدولي، وفي هذا الإطار استضافت المملكة القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية التي توجت أعمالها بصدور إعلان الرياض المتضمن التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن المتعلق بالأزمة اليمنية، ورفض أي تدخل في شؤون دول المنطقة الداخلية من قبل قوى خارجية انتهكا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار، والتشديد على أهمية احترام استقلال الدول ووحدتها وسلامتها الإقليمية وحل النزاعات بالطرق السلمية، كما تضمن الإعلان الاعتراف بدولة فلسطين، إضافة إلى عدد من القضايا السياسية والاقتصادية التي تهم الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

كما شاركت المملكة في اجتماع قمة مجموعة العشرين الذي استضافته الجمهورية التركية في تأكيد على المكانة المرموقة والمهمة التي وصلت إليها بلادنا في خارطة الاقتصاد العالمي، ولقد

أسهمت المملكة من خلال هذه القمة في خطط تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول وتذليل العقبات والمعوقات وتشجيع ودعم تدفق الاستثمارات، وتبادل الخبرات، ونقل التقنية وتوطينها، والتعاون في المجالات كافة، بما يعود بالنفع والفائدة على الجميع

وفي إطار التنسيق المستمر مع أشقائنا قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان انعقاد الدورة (٣٦) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض يومي ٢٧-٢٨/ صفر/١٤٣٧هـ التي قدمنا خلالها رؤيتنا لأصحاب الجلالة والسمو لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك وتم إقرارها من قبل المجلس الأعلى وتضمينها إعلان الرياض، وما صدر عن هذه الدورة من قرارات شملت مختلف المجالات، آمليين أن يحقق ذلك آمال وطموحات شعوب دولنا

وفي مجال الطاقة استمرت المملكة في الاهتمام باستقرار السوق النفطية من خلال انتهاج سياسة متوازنة تراعي مصالح المنتجين والمستهلكين، وتضمن استقرار السوق وحماية مصالح الأجيال الحاضرة والقادمة، وهي حريصة على الاستمرار في عمليات استكشاف البترول والغاز والثروات الطبيعية الأخرى في المملكة، وآفاق اقتصادنا مبشرة والله الحمد

### أبيها الإخوة والأخوات:

إن دولتكم حريصة على الارتقاء بأداء أجهزتها بما يلبي تطلعات وآمال مواطنيها في المجالات كافة، وهي تدرك أن أمامها العديد من التحديات إلا أنها عاقدة العزم بإذن الله على تجاوزها وتوفير الحياة الكريمة لمواطنيها، ونحن نقدر ما يقوم به مجلس الشورى من أعمال وما يقدمه من آراء سديدة في الشأنين الداخلي والخارجي، ونتطلع إلى أن يستمر المجلس في ذلك بكل جدية وفاعلية. وفقنا الله جميعا لكل خير. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المصدر ١: [الرابط](#)

المصدر ٢: [الرابط](#)



# محددات الاستراتيجية السعودية بين عامي 2015 – 2024م





## السنة الأولى / الدورة السابعة ١٤٣٨ - ١٤٣٩هـ / ٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه العزيز (وشاورهم في الأمر)،  
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين  
بسم الله وعلى بركة الله وبِعونه وتوفيقه نفتح أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة لمجلس  
الشورى، سائلين الله العزيز القدير أن يوفقنا جميعا لخدمة الدين ثم الوطن والمواطن

### أبها الإخوة والأخوات:

إن هذه المناسبة التي تجمعنا اليوم، وقد مضى أربعة وعشرون عاما على هذا المجلس في تكوينه  
الحديث، لتؤكد مضي هذه الدولة في الأخذ بهذه الممارسة الشورية التي بدأها جلالة المؤسس الملك  
عبدالعزیز - رحمه الله - امتثالاً لقول الله عزوجل (وأمرهم شورى بينهم)، وعلى هذا المنهج المبارك  
سارت هذه البلاد وتبنت الشورى نهجا لإدارة شؤون الدولة، وإنه لمن دواعي سروري في هذا اللقاء  
السنوي المتجدد أن أعرض أهم ما تم إنجازه على الصعيد الداخلي من مكتسبات تنموية وأمنية،  
وما تبنته الدولة من سياسات ومواقف خارجية كان لها الأثر الملموس في الحفاظ على المصلحة  
الوطنية وتعزيز الأمن والسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي



WSP

ولقد تبوأَت المملكة العربية السعودية - والله الحمد - مكانة اقتصادية عالية بين دول العالم، وسجلت حضوراً قوياً على الساحة الدولية الاقتصادية فأصبحت ضمن مجموعة العشرين التي تضم أكبر عشرين دولة اقتصادية، وتشهد المملكة - بفضل الله - نهضة اقتصادية واجتماعية هي نتاج للخطط التنموية الطموحة التي استطاعت أن تحقق أهدافاً كثيرة، ومكتسبات عديدة، والتوجه الآن يسير نحو التحول إلى تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد كلية على النفط، سعياً لرسم مستقبل واعد للوطن، وذلك من أجل استمرار وتسريع وتيرة النهضة التنموية الشاملة في جميع القطاعات بالاستفادة من المقومات الاقتصادية والفرص الاستثمارية الواعدة في المملكة، ومن أجل ذلك تبيننا «رؤية المملكة ٢٠٣٠»، التي تعكس قوة ومتانة الاقتصاد السعودي وفق رؤية إصلاحية جديدة من شأنها الانتقال بالمملكة إلى آفاق أوسع وأشمل لتكون قادرة - بإذن الله تعالى - على مواجهة التحديات وتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل واستغلال الطاقات والثروات المتوافرة، والإمكانيات المختلفة المتاحة لتوفير الحياة الكريمة للمواطنين

إن هذه الرؤية شملت خططا واسعة وبرامج اقتصادية واجتماعية تنموية تستهدف إعداد المملكة للمستقبل؛ ويأتي ضمن أولوياتها تحسين مستوى الأداء للقطاعات الحكومي والخاص، وتعزيز الشفافية والنزاهة، ورفع كفاءة الإنفاق من أجل رفع جودة الخدمات المقدمة بما يحقق الرفاهية للمواطن

كما تستهدف هذه الرؤية رفع نسبة الصادرات غير النفطية، ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والانتقال إلى مراكز متقدمة في مؤشر التنافسية العالمي، وتخفيض معدل البطالة، وزيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن، وزيادة الإيرادات غير النفطية، ورفع نسبة تملك السعوديين للمساكن، ورفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

واستهدفت هذه الرؤية عدة قطاعات مهمة، كقطاع الصحة الذي بذلت الدولة خلال العقود الماضية جهوداً كبيرة لتطويره، وتحقيق الاستفادة المثلى من مدننا الطبية ومستشفياتنا ومراكزنا الطبية في تسحين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي، وتقديمها من خلال شركات حكومية تمهيدا لتخصيصها، كما سنعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي، وفي قطاع التعليم سيستمر - بإذن الله - الاستثمار في التعليم والتدريب، وتزويد أبنائنا وبناتنا بالمعارف والمهارات اللازمة لمتطلبات التنمية والحصول على فرص التوظيف ليحصلوا على التعليم





الجيد وفق خيارات متنوعة، وسيكون تركيزنا أكبر على مراحل التعليم المبكر، وعلى تأهيل المعلمين والقيادات التربوية وتدريبهم وتطوير المناهج الدراسية، كما سنعزز الجهود في مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل

وتحقيقاً لهذه الرؤية تمت إعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات

والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، ويحقق التطلعات في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه، وبما يرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة بإذن الله تعالى

### أيها الإخوة والأخوات:

لا يخفى عليكم ما يمر بالعالم من تقلبات اقتصادية شديدة عانت منها معظم الدول، وأدت إلى ضعف بالنمو وانخفاض في أسعار النفط، مما أثر على بلادنا، وقد سعت الدولة إلى التعامل مع هذه المتغيرات بما لا يؤثر على ما تتطلع إلى تحقيقه من أهداف، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات بعضها مؤلمة مرحلياً، ورغم ذلك حافظ اقتصادنا بفضل الله، على متانته وقوته، وقد وجهنا بعدة إصلاحات اقتصادية ومالية وهيكلية شاملة، منها رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، ورفع كفاءة الإنفاق التشغيلي في الدولة، والعمل على الاستفادة المثلى من الإيرادات، وكذلك اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق إصلاحات هيكلية واسعة في الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد فقط على البترول، وإعطاء الأولوية للاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية التي تخدم المواطن بشكل مباشر، وذلك من أجل تقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها، ومواصلة اعتماد المشاريع التنموية والخدمات الضرورية للنمو الاقتصادي، بما يسهم في تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومن جانب آخر تبذل

المملكة جهوداً متواصلة لتحقيق الاستقرار في سوق النفط من خلال التعاون مع الدول المنتجة داخل وخارج الأوبك، ولقد مر على بلادنا خلال العقود الثلاثة الماضية ظروف مماثلة اضطرت فيها الدولة لتقليص نفقاتها، واستطاعت بحمد الله تجاوز تلك الظروف باقتصاد قوي ونمو متزايد مستمر

### أمها الإخوة والأخوات:

إن ما نعيشه اليوم من إنجازات تنموية ما هو إلا امتداد للنهج الذي أرساه المؤسس الملك عبد العزيز رحمه الله، وسار على إثره أبناؤه البررة رحمهم الله، وفق منهج مستمد من الشريعة الإسلامية، وقائم على مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وحماية حقوق الإنسان

وإننا على ثقة في المواطن السعودي وجديته، وهي ثقة لا حدود لها، ونعقد عليه الآمال الكبيرة في بناء وطنه بالعمل المخلص الجاد، والشعور بالمسؤولية الوطنية، وهذا ما نعرفه عن مواطنينا ونأملهم منهم، ونحن بعون الله ثم بمساندة أبنائنا المواطنين ماضون في مواجهة المخاطر والتحديات، وتطوير بلادنا ورقمها بما يتفق مع قيم الإسلام وتعاليمه السامية

### أمها الإخوة والأخوات:

إن دولتكم دولة الإسلام، الدين القويم الذي نزل على رسول البشرية محمد صلى الله عليه وسلم، دين الوسطية والتسامح، نعمل به ونسعى لتطبيقه على ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدون من بعده رضي الله عنهم، فهو قدوتنا ومثلنا الأعلى، وسوف نواجه كل من يدعو إلى التطرف والغلو أمثالاً لقول المصطفى صلى الله عليه وسلم «إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»، وبنفس القدر سوف نواجه كل من يدعو إلى التفريط بالدين، وإن المملكة ماضية في مواجهة ظاهرة الإرهاب بكل قوة وحزم، وتتطلع إلى تكاتف جهود دول العالم لمحاربه والقضاء عليه باعتباره آفة عالمية، فلقد سعى الإرهابيون إلى زعزعة الأمن والاستقرار في معقل من أهم معاقل الإسلام وفي أظهر البقاع وجوار مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي هذا الصدد فإن تطبيق شرع الله، والتعاون بين الشعب والحكومة، وبقظة الأجهزة الأمنية وشجاعة منسوبيها، كل ذلك بعد توفيق الله تعالى سوف يحول دون تحقيق هؤلاء المجرمين مقاصدهم وأهدافهم، ونحن عازمون وبكل حزم على التصدي للإرهاب وأخطاره، ولن نتساهل في تطبيق الأنظمة على كل من تسول له نفسه العبث بأمن ومقدرات بلادنا الغالية

وانطلاقاً من أحكام اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والقضاء على أهدافه ومسبباته، وأداء لواجب حماية الأمة من شرور الجماعات والتنظيمات الإرهابية المسلحة، أيا كان مذهبها وتسميتها، التي تعيث في الأرض قتلاً وفساداً، وتهدف إلى ترويع الأمنين، فقد تم تشكيل تحالف عسكري إسلامي لمحاربة الإرهاب بمبادرة من المملكة، وذلك لتوحيد وتنسيق ودعم الجهود الإسلامية في مكافحة الإرهاب

### أهمها الإخوة والأخوات:

في مجال السياسة الخارجية سنستمر بالأخذ بنهج التعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق السلام العالمي، وتعزيز التفاعل مع الشعوب لترسيخ قيم التسامح والتعايش المشترك، ونرى أن خيار الحل السياسي للأزمات الدولية هو الأمثل لتحقيق تطلعات الشعوب نحو السلام، وبما يفسح المجال لتحقيق التنمية

والجميع يدرك أن الدولة السعودية الأولى قامت منذ ما يقارب الثلاثمئة عام، والدولة السعودية الثالثة منذ قرابة المئة عام، ومرت عليها ظروف صعبة وتهديدات كثيرة تخرج منها دائماً بحمد الله أكثر صلابة وأقوى إرادة بتوفيق الله وعونه ثم بعزم رجالها وإراداتهم الصلبة، ولعل الظروف التي أحاطت بالمملكة وشقيقتها دول الخليج في العقود القليلة الماضية خير مثال على ذلك، فقد استمرت فيها الحياة والنمو الاقتصادي على طبيعته، وهذه الظروف التي نمر بها حالياً ليست أصعب مما سبق وسنتجاوزها إلى مستقبل أفضل وغد مشرق - بإذن الله - أقول ذلك وكلي ثقة بالله ثم بأبناء هذا الوطن، ولن نسمح لكائن من كان من التنظيمات الإرهابية أو من يقف وراءها أن يستغل أبناء شعبنا لتحقيق أهداف مشبوهة في بلادنا أو في العالمين العربي والإسلامي

### أهمها الإخوة والأخوات:

إن من أولويات سياسة المملكة ومبادئها السعي لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وفق مبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية، ومطالبتها الدائمة للمجتمع الدولي بالتدخل العاجل لوقف الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية العدوانية والمتكررة ضد الشعب الفلسطيني، وستواصل المملكة جهودها دعماً لهذه القضية من أجل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وإعادة الحقوق للشعب الفلسطيني الشقيق

ولا يخفى ما تمر به منطقتنا من تعدد الصراعات والأزمات، مما أوجد حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار وزيادة المخاطر، الأمر الذي دعا حكومتكم إلى أن تبذل أقصى جهودها على الساحتين الإقليمية والدولية، من خلال الحوار والتشاور، من أجل حل تلك الصراعات والأزمات بالوسائل السلمية، ورغم ما تمر به المنطقة من مأس و قتل وتهجير إلا أنني متفائل بغد أفضل إن شاء الله وبالنسبة لليمن الشقيق فنحن في المملكة العربية السعودية نرى أن أمن اليمن الجار العزيز من أمن المملكة، ولن نقبل بأي تدخل في شؤونه الداخلية، أو ما يؤثر على الشرعية فيه، أو يجعله مقرا أو ممرا لأي دول أو جهات تستهدف أمن المملكة والمنطقة والنيل من استقرارها، وموقف المملكة من الأزمة اليمنية هو المطالبة بحل سياسي وفق المرجعيات الثلاث وهي (المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار اليمني الشامل، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦)، ولا نزال نأمل بأن تحقق الجهود الدولية من خلال المبعوث الأممي نتائج إيجابية تنهي معاناة الشعب اليمني، وتحقق الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق، وفي هذا السياق نعبر عن تنديدنا واستنكارنا لمحاولة الانقلابيين الحوثيين استهداف الأماكن المقدسة، والذي لاقى شجبا واستنكارا عالميين، لما في هذه الخطوات الإجرامية من استفزاز لمشاعر المسلمين في أنحاء العالم كافة

### أيها الإخوة والأخوات:

سعت المملكة وما زالت تسعى لمزيد العون والمساعدة الإنسانية للدول العربية والإسلامية والصديقة للإسهام في التخفيف من معاناتها، جراء الكوارث الطبيعية والصراعات، فهي لا تتوانى عن تقديم مساعداتها الإنسانية الداعمة للمتضررين، شعورا منها بالواجب وإعمالا لمبادئ الدين الحنيف، وقد سجلت المملكة أولوية بمبادراتها المستمرة في المساعدات والأعمال الإنسانية على مستوى العالم

وفي هذا السياق وفي ظل ما يجري في الجمهورية اليمنية الشقيقة، بادرت المملكة ولا زالت تقدم المساعدات تباعا للأشقاء في اليمن، فيما قدمت الحملة السعودية لإغاثة النازحين السوريين الكثير من المساعدات الإنسانية للأشقاء المتضررين من وطأة الحروب، وما تزال هذه المساعدات تتواصل لهذا الشعب المنكوب

### أيها الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى:

إننا إذ نقدر ما يقوم به مجلس الشورى من جهود متميزة في إطار مسؤولياته، فإننا نقدر كذلك



مساهمته في بيان حقيقة مواقف المملكة تجاه مختلف القضايا، من خلال إجراء الحوارات واللقاءات المتعددة مع البرلمانات الدولية المختلفة، وفي الاتحادات والمنتديات البرلمانية الإقليمية والدولية، ومجلسكم الموقر عليه مسؤوليات عظيمة تجاه الوطن والمواطنين، وإنني أطالبكم جميعاً أن تضعوا مصالح الوطن والمواطنين نصب أعينكم دائماً، وإبداء المرنئيات حيال ما تتضمنه تقارير الحكومة المعروضة على المجلس، والتشاور مع المسؤولين، وعلى المسؤولين في الجهات كافة التعاون مع المجلس، وتزويده بما يحتاجه من معلومات، متمنياً لكم التوفيق في عملكم الذي نعقد عليه آمالاً كبيرة، ونحن على يقين بأنكم إن شاء الله أهل لذلك

في الختام، أسأل المولى القدير لكم العون والتوفيق في دورتكم الجديدة، وأدعو الله العلي العظيم أن يحفظ بلادنا وأمتنا من كل مكروه، وأن يديم علينا نعمه الظاهرة والباطنة، ويوفقنا لما يحبه ويرضاه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

[المصدر ١: الرابط](#)

[المصدر ٢: الرابط](#)







## محددات الاستراتيجية السعودية بين عامي 2015 – 2024م



السنة الثانية / الدورة السابعة ١٤٣٩ - ١٤٤٠هـ / ٢٠١٧م



الحمد لله رب العالمين، القائل في محكم التنزيل (وشاورهم في الأمر)، والقائل (وأمرهم شورى بينهم)، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على النبي الأمين، وآله وصحبه أجمعين

### أيها الإخوة والأخوات:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه ليسعدنا أن نلتقي بكم في هذا اليوم المبارك، وأن نفتتح - على بركة الله - أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة لمجلس الشورى، سائلاً المولى - عز وجل - أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يأخذ بأيدينا جميعاً إلى ما فيه خير البلاد والعباد

إن مناسبة افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة لمجلس الشورى تعني مرور خمسة وعشرين عاماً على تكوين هذا المجلس وفق نظامه الحديث، وهي سنوات أكدت فاعلية مجلس الشورى ودوره في التنمية

لقد قامت دولتكم منذ أن أسسها الملك عبد العزيز - رحمه الله - على تطبيق شرع الله، والالتزام بالعقيدة الإسلامية، وتعزيز مبدأ العدل، وتسعى حكومتكم إلى تطوير الحاضر بما لا يتعارض مع ثوابت عقيدتنا وقيمنا وتقاليدينا، وترسيخ نهج الاعتدال والوسطية، ونحمد الله الذي من علينا بشرف خدمة بيته الحرام ومسجد رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام، كما نشكره عز وجل على فضله وتوفيقه إلى النجاح المتميز لموسم حج العام الماضي، وهذا ما لمسناه من مشاعر حجاج بيت الله الحرام والمسؤولين من دول مختلفة



### أمها الإخوة والأخوات:

تمضي بلادكم قدما على طريق التنمية والتحديث والتطوير المستمر، وهذا يحقق بحول الله ما يصبو إليه الجميع من توفير سبل الحياة الكريمة، وجاءت رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتعزز هذا المسار التنموي، من خلال تنوع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل واستغلال الطاقات والثروات المتوفرة، والإمكانيات المختلفة المتاحة للانتقال بالمملكة العربية السعودية لمصاف الدول المتقدمة في مختلف الميادين

وتحقيقا لأهداف الرؤية، تم إنشاء وإعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، كإنشاء الهيئة العامة للصناعات العسكرية، وجهاز رئاسة أمن الدولة، والهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وتعديل اسم هيئة التحقيق والادعاء العام إلى (النيابة العامة) مع تعديل ارتباطها، إضافة إلى الاستمرار في تطوير مرفق القضاء، وإطلاق الاستراتيجية الجديدة لصندوق الاستثمارات العامة واستثماراته داخل المملكة وخارجها بهدف تنوع مصادر الدخل وتعزيز التنمية، وتحسين إيرادات الدولة وتقليص العجز في الموازنة العامة، وفي هذا السياق تم الإعلان عن عدة مشروعات كبرى حيوية وهامة ومن ذلك مشروعات (القدية، والبحر الأحمر، ونيوم)

### أمها الأخوة والأخوات:

إن الفساد بكل أنواعه وأشكاله آفة خطيرة تقوض المجتمعات وتحول دون نهضتها وتنميتها وقد عزمنا بحول الله وقوته على مواجهته بعدل وحزم لتنعم بلادنا بإذن الله بالنهضة والتنمية التي يريجوها كل مواطن وفي هذا السياق جاء أمرنا بتشكيل لجنة عليا لقضايا الفساد برئاسة سمو ولي العهد ونحمد الله أن هؤلاء قلة قليلة وما بدر منهم لا ينال من نزاهة مواطني هذه البلاد الطاهرة الشرفاء من الأمراء والوزراء ورجال الأعمال والموظفين والعاملين على كافة المستويات وفي مختلف مواقع المسؤولية في القطاعين العام والخاص وكذلك المقيمون بها من عاملين ومستثمرين الذين نعززونهم ونشدهم ونشد على أيديهم ونتمنى لهم التوفيق

ونود أن نؤكد حرص واهتمام حكومتكم على استمرارية التنمية ودعمها فالمملكة تواصل إزالة العوائق وتشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتبني استراتيجية التنوع الاقتصادي وتسعى لتطوير بنية اقتصادية أكثر قدرة على المنافسة حيث ان استدامة التنمية تلي احتياجات الجيل الحالي مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة

وقد أكدت البيانات تراجع العجز المالي حتى الربع الثالث من عام ٢٠١٧م بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي

وطورت الدولة الاستثمار في الصناعات العسكرية والتحويلية والاستهلاكية لتقليل استيراد البضائع من خارج المملكة إضافة إلى التوسع في التخصصة ويتوقع أن تحقق هذه الخطوات في مجموعها بإذن الله إيرادات جيدة ومستدامة ترفع الكفاءة وذلك من أجل تنويع الموارد وتوفير المزيد من فرص العمل لأبنائنا وبناتنا

وفي هذا السياق فإننا نثمن دور القطاع الخاص الشريك الهام في التنمية وعلى الرغم مما يبذله هذا القطاع من جهود في مجال الأعمال إلا أنه من المأمول أن يتزايد دوره في توظيف السواعد الوطنية واستقطاب الكفاءات وتوطين التقنية وأن تعمل جهات التعليم والتدريب في الوقت نفسه على تضيق الفجوة بين احتياجات سوق العمل وبرامج التعليم والتدريب وستستمر الدولة في دعم وتحفيز القطاع الخاص بجميع الوسائل

ومن أجل دعم وتنظيم النشاط العقاري غير الحكومي وتطويره لرفع كفاءته وتشجيع الاستثمار فيه بما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية تم إنشاء الهيئة العامة للعقار لتسهم في تقديم مجموعة من الخدمات للمواطنين والمطورين والجهات ذات العلاقة إذ إن هذه الخطوة تعد ضمن الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ في إطار تحسين أداء القطاع العقاري ورفع مساهمته في الناتج المحلي وتسهيل الإجراءات

### أيها الإخوة والأخوات:

وحرصاً على توسيع قاعدة المشاركة في التنمية الوطنية فقد واصلت الدولة جهودها في تعزيز تمكين المرأة السعودية من المشاركة في التنمية وصناعة القرار وفقاً للضوابط الشرعية فها هي تشغل ثلاثين مقعداً في عضوية مجلس الشورى وحازت على الثقة ناخبة ومنتخبة في الانتخابات البلدية وتقلدت مناصب سيادية في القطاعين العام والخاص وهي عضو فاعل في مسار التنمية الوطنية في جميع مجالاتها

### أيها الإخوة والأخوات:

تسعى بلادكم إلى تطوير حاضرها وبناء مستقبلها والمضي قدماً على طريق التنمية والتحديث والتطوير المستمر بما لا يتعارض مع ثوابتها متمسكين بالوسطية سبيلاً والاعتدال نهجاً كما أمرنا

الله بذلك معترين بقيمنا وثوابتنا ورسالتنا للجميع أنه لا مكان بيننا لمتطرف يرى الاعتدال انحلالاً ويستغل عقيدتنا السمحة لتحقيق أهدافه ولا مكان لمنحل يرى في حربنا على التطرف وسيلة لنشر الانحلال واستغلال يسر الدين لتحقيق أهدافه، وسنحاسب كل من يتجاوز ذلك فنحن إن شاء الله حماة الدين وقد شرفنا الله بخدمة الإسلام والمسلمين ونسأله سبحانه السداد والتوفيق

### أيها الإخوة والأخوات:

لقد تعرضت كثير من دول العالم بما فيها المملكة للأعمال الإرهابية التي روعت المجتمعات ودمرت المنشآت وراح ضحيتها الكثير من الأبرياء وفي مواجهة هذه الظاهرة الإجرامية أسهمت حكومة المملكة في الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب وبادرت في تأسيس التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وإنشاء مركز عالمي لمكافحة الفكر المتطرف وترسيخ مفاهيم الاعتدال والتسامح، ونتطلع إلى تعزيز وتكثيف الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب حتى يتم القضاء عليه وتجفيف منابعه

### أيها الإخوة والأخوات:

وعلى المستوى الدولي تقوم المملكة بدور مؤثر في المحافل الدولية من خلال الأمم المتحدة، والمنظمات الإسلامية والعربية ومجموعة العشرين خدمة لمصالحها ومصالح أشقائها، والوقوف مع الحق والعدل، كما استقبلت بلادكم العديد من زعماء دول العالم وكبار المسؤولين في الدول الشقيقة والصديقة، فقد تمكنت المملكة خلال يومين من عقد ثلاث قمم سياسية متعددة الأطراف، وهي القمة (السعودية - الأمريكية)، وتم خلالها إعلان الرؤية الاستراتيجية المشتركة بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات المهمة، أما القمة الثانية فهي (قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية)، حيث اتفق القادة على محاربة الإرهاب بجميع أشكاله، والقمة الثالثة هي (القمة العربية - الإسلامية - الأمريكية)، بمشاركة العديد من قادة الدول العربية والإسلامية، وقد ركزت على الشراكة الوثيقة بين الدول العربية والإسلامية

والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التطرف والإرهاب، وتعزيز قيم ومبادئ التعايش والتسامح، بالإضافة إلى التصدي للأجندات المذهبية والطائفية والتدخل في شؤون الدول، وكذلك مواجهة القرصنة وحماية الملاحة، وشهدت انطلاق أول مركز عالمي لمكافحة الفكر المتطرف في مدينة الرياض



وهذه القمم الثلاث تجسد ما تحظى به المملكة العربية السعودية من مكانة وتقدير على المستوى الدولي، وتؤكد حرصها على تعزيز أواصر التعاون بينها وبين الدول الشقيقة والصديقة، ودورها المحوري في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم

وحرصا على تعزيز علاقات المملكة مع دول العالم، فقد قمنا بزيارة عدد من الدول الشقيقة والصديقة ومنها (ماليزيا، واندونيسيا، وبروناي، واليابان، وجمهورية الصين الشعبية، والأردن، وروسيا الاتحادية)، بحثنا خلالها سبل تطوير العلاقات الثنائية، وتطوير الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك، وأثمرت هذه الزيارات عن نقلة في مسار العلاقات مع تلك الدول، ستسهم - بإذن الله - في خدمة المصالح المشتركة والسلام العالمي

### أبها الإخوة والأخوات:

إننا نؤكد موقف المملكة الثابت من الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، والمملكة تعتبر القضية الفلسطينية في مقدمة اهتماماتها، وسيظل موقفها كما كان دائما مستندا إلى ثوابت ومرتكزات تهدف إلى تحقيق السلام العادل والشامل، على أساس استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه المشروع في إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية التي رحب بها المجتمع الدولي، وفي هذه المناسبة فإن المملكة تؤكد استنكارها وأسفها الشديد للقرار الأمريكي بشأن القدس لما يمثله من انحياز كبير ضد حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والثابتة في القدس التي كفلتها القرارات الدولية، وحظيت باعتراف وتأييد المجتمع الدولي

وبالنسبة للأزمة اليمنية فلم تكن عاصفة الحزم وإعادة الأمل خيارا لدول التحالف لدعم الشرعية في اليمن، بل كانت واجبا علينا جميعا لنصرة إخواننا أبناء الشعب اليمني الشقيق، وما زلنا ملتزمين بدعم الشرعية في الجمهورية اليمنية لفرض سلطتها على كامل التراب اليمني، ونحن نسعى في هذا الإطار لحل سياسي في اليمن وفق قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ونتائج الحوار الوطني، وأن يؤدي ذلك لبدء مرحلة انتقالية تحقق الاستقرار في اليمن ومن ثم إعادة الإعمار

وكما يعلم الجميع فإن واجبنا تجاه العالم الإسلامي لا يقف عند حد تقديم الخدمات والتسهيلات للمسلمين الوافدين إلى بلادنا، بل إنه يتعدى ذلك إلى الاهتمام بكل قضايا المسلمين والمشكلات التي تواجههم، فالمملكة داعمة دائما للمكوكبين والمككومين في شتى أصقاع الأرض، ومواقفها معروفة

ومشهودة من قضايا المسلمين في كل مكان، ولقد أدانت المملكة العربية السعودية انتهاكات حقوق مسلمي الروهينغا وحرقت مساجدهم، وقد تواصلت المملكة مع الأمين العام للأمم المتحدة، ونتج عن ذلك إدانة فورية من قبل الأمم المتحدة، كما دعت المملكة إلى طرح قرار أممي يدين تلك الانتهاكات

### أيها الإخوة والأخوات:

لا يخفى عليكم أن منطقتنا العربية تمر بمرحلة خطيرة تتعدد فيها الصراعات والأزمات، الأمر الذي يستوجب اليقظة والحذر لكل ما يحاك ضد أمننا واستقرارنا، وفي هذا المجال نعمل مع حلفائنا لمواجهة نزعة التدخل في شؤون دول المنطقة وتأجيج الفتن الطائفية، وزعزعة الأمن والاستقرار الإقليميين، ودعم الإرهاب

### أيها الإخوة والأخوات:

إننا جزء من هذا العالم وعضو فاعل في الأسرة الدولية، وتشارك المملكة بفاعلية في مجال التنمية الدولية، والإغاثة الإنسانية، وقد قامت المملكة بجهود ظاهرة في هذه الجوانب وبخاصة الجانب الإنساني بما تقدمه من دعم وإسهام في التخفيف من معاناة المحتاجين، جراء الكوارث الطبيعية، أو بسبب الحروب، وذلك من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، فكانت المملكة محل تقدير الدول والمنظمات والهيئات الإنسانية بما تقدمه من مساعدات للشعوب المحتاجة في أوقات الكوارث والمحن

أشكر معالي رئيس مجلس الشورى، والإخوة والأخوات الأعضاء في المجلس على جهودهم ومساهماتهم، متمنيا لهم التوفيق والسداد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المصدر ١: [الرابط](#)

المصدر ٢: [الرابط](#)







# محددات الاستراتيجية السعودية بين عامي 2015 – 2024م



## السنة الثالثة / الدورة السابعة ١٤٤٠ - ١٤٤١ هـ / ٢٠١٨ م



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. بسم الله، وعلى بركة الله، نفتتح أعمال السنة الثالثة من الدورة السابعة لمجلس الشورى، سائلين الله عزوجل، أن يكلل أعمالنا بالتوفيق، ويجعلها دوماً خالصة لوجهه الكريم

## أهيا الإخوة والأخوات:

إنه لمن دواعي سرورنا أن نلتقي بكم اليوم لاستعراض السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وما تم إنجازه على الصعيد الداخلي من خطط وبرامج ومشاريع تنموية، وما تم اتخاذه من سياسات ومواقف خارجية كان لها الأثر الملموس في الحفاظ على مصالحها وأمنها الوطني، وتعزيز علاقاتها الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة، وتعزيز الأمن والسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي

لقد أعز الله هذه البلاد بالشريعة الإسلامية التي نتمسك بها منهجا وعملا، ونسير على هديها في تحقيق العدل، وترسيخ منهج الاعتدال، ونشر قيم الوسطية والتسامح، وقد توالى نعم الله علينا حتى أضحت بلادنا تشهد مستويات مرتفعة من جودة الخدمات التي شرفنا الله بتقديمها في الحرمين الشريفين خدمة لقاصديهما من الحجاج والمعتمرين والزوار، وستستمر دولتكم في سياساتها الرامية إلى تحسين الخدمات المقدمة لهم ورفعها إلى أعلى مستوى

إن المواطن السعودي هو المحرك الرئيس للتنمية وأداتها الفعالة، وشباب وشابات هذه البلاد هم عماد الإنجاز وأمل المستقبل، والمرأة السعودية شريك ذو حقوق كاملة وفق شريعتنا السمحة، وسنواصل جهودنا بحول الله، نحو تعزيز مشاركتهم في التنمية الوطنية المباركة



إن الشأن الاجتماعي على رأس أولوياتنا، وستستمر الحكومة في دعم منظومة الخدمات الاجتماعية وتقديم دعم يستهدف الفئات المحتاجة، بما يمكنهم من الإنتاج والفاعلية الاقتصادية والحصول على سبل العيش الكريم، وسندعم مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها الهام والفاعل في هذا الجانب

### أيها الإخوة والأخوات:

تم المملكة العربية السعودية بنقلة تنموية على كافة الأصعدة نتيجة خطط وبرامج رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ والإنفاق الحكومي غير المسبوق. ووفقاً لأحدث تقارير الأداء الدورية لبرامج تحقيق الرؤية، فإنها تسير بشكل متواز وبمعدلات مرضية وبدأت بعض منجزاتها تظهر على أرض الواقع بحمد الله، ونحن عازمون بإذن الله، على المضي قدماً بمسيرة الإصلاح

لا يخفى عليكم الجهود التي تبذلها الدولة لإيجاد المزيد من فرص العمل والتدريب والتأهيل لشباب وشابات الوطن، وقد وجهنا سمو ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بالتركيز على تطوير القدرات البشرية وإعداد الجيل الجديد لوظائف المستقبل، وقد شهدت بلادنا انطلاق قطاعات ضخمة وواعدة مثل السياحة والطاقة المتجددة والتعدين، وكل هذا سيسهم في بناء سوق عمل متزن يراعي احتياجات المستقبل ويعيد هيكلة نفسه بكفاءة عالية تستجيب للمتغيرات

إن من أولوياتنا في المرحلة القادمة مواصلة دعمنا للقطاع الخاص السعودي وتمكينه كشريك في رحلة النمو الاقتصادي الطموحة، وأن تصبح بلادكم من رواد الاستثمار في تقنيات المستقبل لتكون هذه التقنيات بعون الله رافداً جديداً لاقتصادنا الوطني واقتصاد العالم. ونود التأكيد على السياسات المالية للمملكة بما في ذلك تحقيق التوازن بين ضبط الإنفاق ورفع كفاءته وبين دعم النمو الاقتصادي

وتأتي زيارتنا لمناطق المملكة حرصاً منا على الالتقاء بالمواطنين والوقوف على مشاريع التنمية فيها، وقد قمنا بتوجيه سمو ولي العهد والوزراء المعنيين برصد احتياجات المناطق وألويات التنمية فيها وحصر المشاريع تحت الإنشاء والتي تمس المواطنين لتسريع الإنجاز فيها، ورفع إلينا لاتخاذ ما يلزم بشأنها، وكذلك المتابعة المستمرة لتحسين كافة الخدمات المقدمة للمواطنين، وعلى رأسها الخدمات التعليمية والصحية



## أيها المجلس الموقر:

يقوم جنودنا البواسل بواجبهم الوطني على أكمل وجه، ويقدمون أروع الأمثلة في التضحية والشجاعة في الدفاع عن العقيدة والوطن

وسيظل شهداؤنا رحمهم الله، في ذاكرتنا وعائلاتهم محل رعايتنا واهتمامنا دوماً، كما أننا سنواصل برامج تطوير قواتنا العسكرية بما في ذلك النهوض ببرامج توطين الصناعات العسكرية والتقنيات اللازمة لها بوتيرة متسارعة

ستستمر المملكة في التصدي للتطرف والإرهاب، والوقوف بحزم أمام أي فئة تحاول اختطاف ديننا الحنيف، وستستمر بالاضطلاع بدورها القيادي والتنموي في المنطقة بما يزيد من فرص الاستثمار الإقليمي والدولي

وستواصل المملكة جهودها الرامية لكل ما من شأنه معالجة أزمات المنطقة وحل قضاياها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وقد أكدنا خلال القمة العربية التاسعة والعشرين التي أسمىها قمة القدس، أن القضية الفلسطينية هي قضيتنا الأولى، وستظل كذلك حتى حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على جميع حقوقه المشروعة وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وقد تجاوزت مساعدات المملكة خلال العامين الماضيين للشعب الفلسطيني الشقيق أكثر من خمسمئة مليون دولار

ولقد أكدت المملكة مرارا أن الوقوف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق لم يكن خياراً، بل واجبا اقتضته نصرة الشعب اليمني العزيز بالتصدي لعدوان ميليشيات انقلابية مدعومة من إيران، وإن المملكة تؤكد مجدداً دعمها المستمر لجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن للوصول إلى حل سياسي وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل. ونجدد التأكيد على رفضنا لمحاولات الميليشيات الحوثية المستمرة في فرض إرادتها على الشعب اليمني الشقيق وتعطيل جهود الوصول إلى حل سياسي، والمملكة ماضية في تقديم الدعم والمؤازرة للشعب اليمني الشقيق حيث بلغت مساعدات المملكة خلال العامين الماضيين أكثر من أربع مليارات دولار

لقد دأب النظام الإيراني منذ ما يقارب أربعة عقود على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ورعاية ودعم قوى الإرهاب في المنطقة، وهذه الأفعال الإجرامية التي تنتهك أبسط قواعد

حسن الجوار والمواثيق والأعراف الدولية تضاف إلى سجل النظام الإيراني المعروف في إثارة الفوضى والخراب في العديد من دول المنطقة، وقد آن الأوان لهذه الفوضى ولهذا الخراب أن يقفا. وعلى المجتمع الدولي العمل على وضع حد لبرنامج النظام الإيراني النووي والبالستي، ووقف نشاطاته المزعزعة للاستقرار في المنطقة، وتدخلاته السافرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

وفيما يخص الأزمة السورية؛ فإن المملكة تدعو إلى حل سياسي عاجل يخرج سوريا من أزمتها، ويبعد التنظيمات الإرهابية والتأثيرات الخارجية عنها، ويتيح عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم لينهضوا به

وفي الشأن العراقي فإننا نشيد بما تحقق من خطوات مباركة لتوثيق أواصر الأخوة والتعاون بين البلدين، متطلعين إلى استمرار الجهود المباركة لتعزيز آفاق التعاون الثنائي في مختلف المجالات

وإلى جانب ذلك، تحرص بلادكم على شراكاتها الاستراتيجية مع الدول الصديقة المبنية على المنافع المشتركة والاحترام المتبادل، وستعمل مع شركائها وأصدقائها من دول العالم لمساعدة الدول النامية والأقل دخلا وتمكينها من تطوير اقتصادياتها، وقد قامت المملكة بإعفاء عدد من الدول الأقل نمواً من ديون مستحقة تجاوزت ست مليارات دولار. أما من ناحية الأسواق النفطية فستستمر المملكة بالعمل البناء مع المنتجين الآخرين داخل منظمة (أوبك) وخارجها للحفاظ على استقرار الأسواق مما يحمي كافة مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء

### أيها المجلس الموقر:

تأسست المملكة على نهج إسلامي يرتكز على إحقاق الحق وإرساء دعائم وقيم العدالة، ورعاية المواطنين كافة، ونحن نعزّز بالجهود المباركة التي يقوم بها رجال القضاء والنيابة العامة في أداء الأمانة الملقاة على عاتقهم، ونؤكد أن هذه البلاد لن تحيد يوماً عن تطبيق شرع الله دون تمييز أو تعطيل، ولن تأخذها في الحق لومة لائم

كما أن الدولة ماضية في خططها الهادفة لاستكمال التطوير في أجهزة ومؤسسات الدولة لضمان سلامة إنفاذ الأنظمة والتعليمات وتلافي أي تجاوزات أو أخطاء

إننا نشكر لمجلس الشورى جهوده المستمرة وعمله الدؤوب في مباشرة مهامه واختصاصاته، كما نقدر مساهمته بالتعريف بمواقف المملكة تجاه مختلف القضايا من خلال إجراء الحوارات واللقاءات المتعددة مع البرلمانات الدولية المختلفة، وفي الاتحادات والمنتديات البرلمانية الإقليمية

والدولية، راجين من الله أن يكلل جهود المجلس بالتوفيق والسداد وفي الختام فإننا جميعا مؤتمنون على أعمالنا، ومأمورون بأداء الأمانة على الوجه الذي يرضي الله عنا، ومسؤولون عن ذلك أمامه عز وجل، ونسأل الله أن يجعل أعمالنا دوما خالصة لوجهه الكريم، وأن يوفقنا جميعا إلى العمل الذي يرضيه، عنا إنه سميع مجيب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المصدر ١: [الرابط](#)

المصدر ٢: [الرابط](#)

\*\*\*\*\*







## محددات الاستراتيجية السعودية بين عامي 2015 – 2024م





السنة الرابعة / الدورة السابعة ١٤٤١ - ١٤٤٢هـ / ٢٠١٩م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه الكريم (وأمرهم شورى بينهم) والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

### الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرنا افتتاح أعمال السنة الرابعة من الدورة السابعة لمجلس الشورى سائلين المولى عز وجل أن يجعل أعمالنا دوماً خالصة لوجهه الكريم، وأن يوفقنا لخدمة ديننا الحنيف وشعبنا العزيز

ويطيب لنا اليوم أن نستعرض السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وأبرز المستجدات والتطورات، وأهم المكتسبات التنموية، وما تتبناه الدولة من سياسات كانت سبباً بحمد الله في المحافظة على أمنها واستقرارها وعززت من اضطلاعها بدورها الرائد إقليمياً ودولياً

إن نهج المملكة منذ تأسيسها على يد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن - رحمه الله - قائم على تطبيق شرع الله والالتزام بالعقيد الإسلامية، وعلى أسس الوحدة والتضامن والشورى، وإقامة العدل واستقلال القرار، والحفاظ على الأمن والاستقرار الذي أنعم الله به على بلادنا، ومواصلة مسيرة التنمية الشاملة، وتعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع الدول انطلاقاً من المبادئ والغايات التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة

## أمها الأخوة والأخوات:

وإننا إذ نحمد الله - عز وجل - على ما تحقق من إنجازات تنموية ضخمة في العقود الماضية جعلت من بلادنا مصدر فخر وعزة لنا جميعاً، لنؤكد أن المملكة سائرة بعون الله في طريقها لتحقيق المزيد من الإنجازات من خلال رؤية ٢٠٣٠ بجميع محاورها التي تركز على تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته في المجالات كافة، وتنمية قطاعات اقتصادية جديدة تستند على الموقع والمكانة الرائدة للمملكة، إضافة إلى تطوير ودعم قدرات أبناء وبنات شعبنا العزيز من خلال رفع مستوى جودة التعليم، وزيادة برامج التدريب والتأهيل، وتوفير المزيد من فرص العمل للحاضر والمستقبل في شتى الميادين التنموية والاقتصادية

وقد جاءت زيارتنا لعدد من مناطق المملكة خلال العام المنصرم استمراراً للقاءاتنا المستمرة مع أبنائنا وبناتنا المواطنين ومتابعتنا لاحتياجاتهم وتدشين مشاريع تنموية فيها وسيكون لها - بإذن الله - أبلغ الأثر في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة في مختلف مناطق المملكة وتحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ ومن ذلك ما يجري عليه العمل حالياً في إطار برنامج جودة الحياة

وإن حرصنا على المضي قدماً في المشاريع التنموية وخلق مجالات اقتصادية جديدة دليل على عزم الدولة الراسخ على تحقيق أهدافها بتنويع قاعدة اقتصاد واستثمار المتغيرات الاقتصادية لبناء مكتسبات وطنية جديدة سيكون المواطن فيها الهدف والرافد

لقد شرف الله المملكة بأن جعلها حاضنة الحرمين الشريفين، اللذين تتوق إليهما نفوس المسلمين في كل مكان، وشرفها بخدمة ضيوف الرحمن، ومن منطلق اضطلاع المملكة بهذه المسؤولية الجليلة فقد جاء برنامج خدمة ضيوف الرحمن على رأس أولويات رؤية ٢٠٣٠ لإتاحة الفرصة لعدد أكبر من المسلمين لأداء مناسك الحج والعمرة، وقد أثمر هذا البرنامج المبارك نجاح المملكة في استضافة أعداد أكبر من الحجاج والمعتمرين عاماً بعد عام مع الاستمرار في ما نوليه من حرص بالغ على أن تكون رحلة الحجاج والمعتمر منذ مغادرته وطنه حتى العودة إليه رحلة ثرية بالمشاعر الإيمانية يؤدي خلالها الحجاج والمعتمر نسكه وعباداته بكل أمن ويسر وطمأنينة

وأن من جملة ما أنجزته حكومة المملكة العربية السعودية في خدمة ورعاية الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن توسعة الحرمين الشريفين وتطوير المشاعر المقدسة في مشاريع تعتبر الأضخم في التاريخ، ومن أجل التيسير على ضيوف الرحمن وتقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات لملايين الحجاج والمعتمرين فقد تمت إعادة هيكلة تأشيرات الزيارة والحج وإلغاء رسوم تكرار العمرة

ستظل مكانة المملكة الرائدة في العالمين العربي والإسلامي وموقفها الراسخ من دعم مسيرة العمل العربي والإسلامي المشترك مرتكزا أساسيا في سياستها الخارجية وننوه في هذا الصدد بما حفلت به رئاسة المملكة للقمة العربية في دورتها (التاسعة والعشرين) من مساع وجهود لدفع مسيرة العمل العربي المشترك

ولقد شهد العام المنصرم استضافة المملكة للدورة (التاسعة والثلاثين) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الرياض في شهر ربيع الآخر ١٤٤٠هـ، والدورة (الرابعة عشرة) لمؤتمر القمة الإسلامي والدورتين الاستثنائيتين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون وللمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في مكة المكرمة في شهر رمضان ١٤٤٠هـ، والتي سعينا من خلالها إلى مواصلة جهودنا لمواجهة ما يحدق بأممتنا العربية والإسلامية من مخاطر وتهديدات، وإعادة التأكيد على موقفنا الراسخ في القضايا العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية

وقد أكدنا خلال القمة (التاسعة والعشرين) التي أسمىها قمة القدس أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين الأولى. وموقف المملكة من القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى موقف مبدئي. ومنذ عهد المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن - رحمه الله - لم تدخر المملكة أي جهد لنصرة الشعب الفلسطيني الشقيق، إيمانا منها بعدالة قضيته وضرورة وقف الممارسات والانتهاكات السافرة بحقه وإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يمكن الشعب الفلسطيني الشقيق من الحصول على جميع حقوقه، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لمبادرة السلام العربية والقرارات الأممية ذات الصلة. وقد واصلنا - ولله الحمد - دعمنا للشعب الفلسطيني عبر وكالة الأونروا، لنصبح الداعم الأول لفلسطين خلال العقدين الماضيين

### أيها الإخوة والأخوات:

أيها المجلس الموقر لقد أثبتت دولتنا في كل الظروف على مدار الثلاثمئة عام الماضية أنها قادرة على تجاوز كافة التحديات بعزم وإصرار والخروج منها منتصرة دائما بحمد الله وفضله

وإن ما تعرضت له المملكة من اعتداءات ب (٢٨٦) صاروخا باليستيا و(٢٨٩) طائرة بدون طيار، بشكل لم تشهد له مثيلا أي دولة أخرى لم يؤثر على مسيرة المملكة التنموية ولا على حياة مواطنيها والمقيمين فيها، والفضل بعد الله يعود لمنسوبي قطاعاتنا العسكرية والأمنية الذين يسهرون على

أمن هذا الوطن وبما يقومون به في الذود عنه، ونفخر بشهداء الواجب - رحمهم الله - والمصابين الذين ضربوا أروع الأمثلة في التضحية من أجل العقيدة والوطن، ونؤكد أن أسرهم ستظل دوما موضع رعايتنا واهتمامنا

وامتدادا لسياسة الدولة في رفع الجاهزية العسكرية، تم في العام المنصرم التوسع في برنامج توطين الصناعات العسكرية وتقنياتها بهدف التطوير المحلي والمستدام لتلك الصناعات، ورفع كفاءة الإنفاق، وفتح باب الاستثمار في هذا القطاع. كما تم تدشين عدد من المشاريع الهادفة لرفع مستوى المحتوى المحلي، تجسيدا لحرص المملكة على تمكين الصناعات الوطنية العسكرية ضمن أهداف رؤية ٢٠٣٠.

كما تواصلت الدولة بذل الجهود لإيجاد فرص عمل للمواطنين والمواطنات وخفض معدل البطالة، وقطعنا - بفضل الله - خطوات كبيرة في تطوير القدرات البشرية وتهيئة شباب الوطن ذكورا وإناثا لسوق العمل، وسنواصل جهودنا في تمكين المرأة السعودية، ورفع نسب مشاركتها في القطاعين العام والخاص، مشيرين بكثير من الاعتزاز لارتفاع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة من ١٩,٤٪ بنهاية عام ٢٠١٧م إلى ٢٣,٢٪ بنهاية النصف الثاني من عام ٢٠١٩م

ونؤكد حرصنا واهتمامنا بتنمية أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم رواد الأعمال، ونشهد هذا العام ارتفاعا في أعداد المنشآت بنسبة ١٣٪ ونمو حجم إقراضها، ونواصل تشجيعها لرفع حصتها في المشتريات الحكومية، لتعزز هذه القطاعات اقتصادنا وترتقي بتنمية الوطن والمواطن

ومن منطلق اهتمامنا بكل ما يحقق راحة المواطن فقد أولت الحكومة اهتماما كبيرا بتيسير وزيادة نسب تملك المساكن وذلك بإطلاق عدد من البرامج السكنية عبر توفير الحلول التمويلية والادخارية الملائمة، بالإضافة إلى تحفيز العرض بإشراك القطاع الخاص في هذا المجال بصورة أوسع مما عزز من إسهام القطاع الخاص وقدرته على القيام بدوره بكفاءة أكبر. وإثر تطبيق الحكومة خطتها في مجال الإسكان ارتفعت نسب تملك المواطنين للمساكن في العام الماضي - بفضل الله - بمقدار ٢٪ مع منتصف هذا العام ٢٠١٩م بزيادة بلغت أكثر من (١٦٥) ألف مسكن مملوك، ولقد ساهمت جهود توفير احتياجات المواطن السكنية بفاعلية في تحفيز قطاعات اقتصادية أخرى

كما أن الدولة مستمرة في جهودها للارتقاء في الخدمات الطبية والرعاية الصحية وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم في القطاع الصحي، ورفع جودتها من خلال برامج الإنفاق والتطوير الكبيرة ونشر مفاهيم الوقاية ضد المخاطر الصحية، كما واصلت الحكومة دعمها لقطاع الاتصالات لتنفيذ



الخطة الوطنية للطيف الترددي لتحل بلادنا المرتبة الثانية في قائمة مجموعة العشرين لمجموع تخصيص النطاقات الترددية، ولتنجح في وصول خدمات الألياف البصرية إلى ٢,٥ مليون منزل، كما تتواصل أعمال التطوير التنموية لرفع مستوى الإنجاز وتطوير الخدمات القضائية بتدشين مركز العمليات العدلي لمتابعة أعمال المحاكم وكتابات العدل مما سيسهم في ضمان جودة الأداء وتحسين جودة التعليم العام، تم إنشاء مركز المناهج لتطوير السياسات والمعايير وفق أفضل الممارسات الدولية، أما على صعيد التعليم الجامعي وللرفع من مستوى الأداء والارتقاء بمكانة المملكة العلمية والبحثية فقد تم اعتماد نظام الجامعات الجديد وزيارة عدد الجامعات الأهلية إلى ١٤ جامعة، والسماح بالاستثمار الجامعي الأهلي، ونأمل أن يسهم ذلك في تحقيق ما نصبو إليه من تميز علمي وتخرج أجيال قادرة على سد احتياجات سوق العمل

ويأتي هذا مع اهتمام الدولية الكبير بالارتقاء بجودة الخدمات البلدية وتعزيز المشهد الحضري والسلامة المرورية والحد من مسببات التلوث المتنوعة وسعياً منا لرفع مستوى الخدمات البلدية للمواطنين فقد اعتمدنا خطة تطويرية ترفع كفاءة المجالس البلدية وترتقي بمستوى أدائها، وقد أطلقت في هذا الجانب مشاريع تنمية كبرى مثل مشروع حديقة الملك سلمان ومشروع الرياض الخضراء التي تهدف لمضاعفة المسطحات الخضراء التي تخفف التلوث البيئي وتشكل عنصر جذب سياحي وهذه المشاريع هي بداية انطلاقاً لمشاريع كبرى وأخرى في مختلف مناطق المملكة كما تم تدشين برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة ٢٠٢٥، الذي يستهدف عدداً من القطاعات الواعدة وتعزيز القيمة المضافة من الحيازات الصغيرة والأنشطة الزراعية، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة عبر الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية والزراعية والمائية المتجددة

### أيها المجلس الموقر:

تتقدم المملكة بخطة ثابتة سبيل تحقيق استقرار مالي واقتصادي أكبر وتنمية مستدامة ونحن عازمون على تنفيذ جميع الإصلاحات الداعمة لنمو اقتصادنا وتنويع نشاطاته، ورفع مستويات الانضباط المالي وتعزيز الإيرادات وكفاءة الإنفاق، وعلى الأخص رفع كفاءة الإنفاق على المشاريع التنموية، وقد أسند مجلس الوزراء مهام الجهة المختصة بالشراء الموحد إلى مركز تحقيق كفاءة الإنفاق لتمكين الجهات الحكومية من تحقيق أفضل قيمة للتعاقد مقابل الصرف، ومن شأن ذلك أن يعزز التنمية الاقتصادية ويحقق مستهدفات الاستدامة المالية

وقد أظهرت البيانات ارتفاع معدلات الإيرادات غير النفطية بنحو ١٥٪ وانخفاض معدلات البطالة، كما بلغ معدل النمو للناتج المحلي غير النفطي خلال الربع الثاني من هذا العام ٣٪ مقارنة بمعدل نمو ٢,٥٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ مع ارتفاع إنتاجية العامل في القطاع الخاص غير النفطي بحوالي ٣,٣٪ في الربع الثاني من ٢٠١٩ على أساس سنوي تزامنا مع الإصلاحات الاقتصادية التي نعمل عليها ضمن رؤية ٢٠٣٠، أما في النصف الأول من هذا العام فقد سجل القطاع غير النفطي نموا بنحو ٢,٥٪ مقارنة بـ ٢,٣٪ في المدة نفسها من العام الماضي ليحقق بذلك هذا القطاع أكبر نموله منذ عام ٢٠١٥ م

إن من الأهداف الرئيسية للدولة تعزيز التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، وفي هذا الصدد نثني على الجهود المبذولة للتغلب على التحديات في القطاع الخاص الذي نوليها اهتماما كبيرا ونعول على أن يكون له مساهمة فاعلة أكبر في اقتصادنا الوطني. ولتحقيق تلك الأهداف قامت المملكة ببذل جهود كبيرة في تسهيل ممارسة الأعمال للقطاع الخاص من خلال سن الأنظمة ووضع القرارات الممكنة له، وقد صنفت المملكة مؤخرا من أكثر الدول تقدما والأولى إصلاحا من بين (١٩٠) دولة حول العالم، وتأتي هذه القفزة النوعية التي حققتها المملكة بتقدمها (٣٠) مرتبة في مجال سهولة ممارسة الأعمال كإحدى ثمار العمل القائم لتحقيق رؤية ٢٠٣٠. ومن تلك الإصلاحات: تسهيل بدء النشاط التجاري، والتجارة عبر الحدود، والحصول على الكهرباء. وقد وجهنا جميع الجهات الحكومية بمضاعفة الجهود لتحسين بيئة الأعمال ورفع تنافسية المملكة للوصول بها إلى مصاف الدول العشر الأكثر تحفيزا للأعمال في العالم

ويعكس هذا النهج حرص دولتكم بكامل سلطاتها ومؤسساتها على المضي قدما في تنفيذ برامجها الإصلاحية، وهي ماضية بعون الله ثم بعزم مواطنيها ومواطناتها الذي هم فخرنا وأغلى ثرواتنا إلى تحقيق طموحات لا حدود لها

وفي إطار ما توليه الدولة من اهتمام بتعزيز المحتوى المحلي بجميع مكوناته على مستوى الاقتصاد الوطني الذي يمثل إحدى أهم الركائز لرؤية ٢٠٣٠، فإن الجهود مستمرة لجعل المملكة نموذجا يحتذى في رفع مستوى المحتوى المحلي وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية، وذلك لضمان زيادة مشاركة العناصر الوطنية على مستوى القوى العاملة والسلع، والخدمات، والأصول، والتقنية. وقد قامت الدولة بالعديد من الإجراءات بهدف تعزيز الإمكانيات المحلية وتعظيم الفائدة من القوة الشرائية الوطنية لضمان استدامة النمو الاقتصادي، ومن أهمها إدراج متطلبات المحتوى المحلي

في عمليات المشتريات ووضع مستهدفات خاصة بها على مستوى الجهات الحكومية وتوحيد منهجية المحتوى المحلي وآلية قياسها

وما زالت الدولة تستهدف - عبر مبادراتها الرامية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص - التوسع في إتاحة وتخصيص الأصول الحكومية بما يكفل التعاون مع القطاع الخاص السعودي وجذب الاستثمارات الخارجية لتعزيز القيمة والكفاءة الاقتصادية لتلك الأصول

كما أن الدولة حريصة كل الحرص على توفير بيئة جاذبة للعمل وتبذل في هذا الصدد جهودها في تطوير وتحسين البنى التحتية التشريعية والتقنية والتركيز على تحقيق التحول الرقمي من خلال بناء منظومة حكومية فعالة للتعاملات الإلكترونية، واقتصاد رقمي مزدهر يعزز من إسهام المملكة التقني عالميا، وحرصا منا على كل ما من شأنه دفع عجلة التقدم العلمي وفتح آفاق معرفية واقتصادية جديدة لأبنائنا وبناتنا فقد تم بحمد الله إنشاء الهيئة السعودية للفضاء التي ستكون منصة للانطلاق في علوم متعددة مثل الاتصالات والملاحة والبث الإعلامي ورصد التغيرات المناخية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية بالإضافة إلى تطوير جملة من التطبيقات وتعزيز البحث العلمي بما من شأنه أن يعود بنفع كبير للوطن والمواطن

### أيها الإخوة والأخوات:

تمضي بلادنا بخطى متقدمة لتنوع قاعدتها الاقتصادية ومصادر دخلها، ويحقق هذا التوجه نجاحات جيدة، وسنعمل على إعادة هيكلة كثير من القطاعات سعيا لبناء مقومات اقتصادية متينة وخلق فرص استثمارية واعدة وزيادة الصادرات غير النفطية، ويأتي فتح قطاع السياحة وبدء العمل في إصدار التأشيرة السياحية تحقيقا لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، كأحد محفزات النمو الاقتصادي لجذب وتنويع الاستثمارات في هذا القطاع الواعد الذي يوفر فرصا وظيفية كبيرة لأبنائنا وبناتنا، وجسرا ثقافيا للتواصل مع العالم ليشاركنا تراثنا الغني وكنوزنا الحضارية، ولم يكن مستغربا أن يلحظ السائحون أهم ميزة في هذه البلاد وهي شعها المضياف الذي عبر بكرم عن قيمه النبيلة

وقد جاء تدشين برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، الذي يعد أهم وأكبر البرامج الثلاثة عشر التنفيذية لرؤية ٢٠٣٠، ووضع حجر الأساس للمرحلة الأولى من مشروع مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك) في المنطقة الشرقية، تجسيدا لعزمنا على أن تكون المملكة مركزا عالميا رائدا للطاقة والصناعة والتقنية ومنصة عالمية للخدمات اللوجستية

كما يجري العمل على تطوير دور الصناديق التنموية من خلال صندوق التنمية الوطني الذي يشرف على ثمانية صناديق وبنوك تنموية ويعمل بشكل حثيث على دعم مسيرة التنمية وتعزيز الاستدامة لتلك الصناديق والبنوك التي حققت الكثير من المنجزات التنموية للمملكة، وتواصل اليوم أعمالها بما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية ودعم إيجاد فرص استثمارية للقطاع الخاص المحلي والعالمي في قطاعات الاقتصاد المتنوعة مثل السياحة، والصناعة، والتعدين، وغيرها. كما تم إنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي التي من شأنها تعزيز استثمار الدولة للتطورات التقنية المتسارعة في هذين المجالين بما يعزز من الاستفادة التنموية منها

وتواصل الدولة ببالح الاهتمام تطوير منظومة الحماية الاجتماعية، ورفع كفاءتها مع التركيز والاهتمام البالغين بالفئات الأشد حاجة، وتقديم الدعم والرعاية المتكاملين لجميع فئات المجتمع من المواطنين والمواطنات، وبناء منظومة متكاملة وموحدة من الخدمات المجتمعية التي تتفهم خصائص الأسر واحتياجاتهم الحالية والمستقبلية وفقا لما ورد في رؤية ٢٠٣٠ من مستهدفات لتعزيز الرعاية الاجتماعية وتطويرها

### أبها الإخوة والأخوات:

إن سياسة المملكة البترولية تهدف إلى استقرار أسواق البترول العالمية بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء، والسعي إلى أمن وموثوقية الإمدادات بشكل يعتمد عليه، وقد تجلى ذلك - بشكل استثنائي - بعد الاعتداء الأثم على المنشآت البترولية التابعة لشركة أرامكو السعودية في بقيق وخريص الذي استخدمت فيه الأسلحة الإيرانية، والإنجاز الذي حققته الشركة - ولله الحمد - باستعادة طاقتها الإنتاجية في هذه المنشآت خلال وقت قياسي بتوفيق من الله ثم بسواعد أبنائنا، وهو ما أثبت للعالم أجمع قدرة المملكة على تلبية الطلب العالمي عند حدوث أي نقص في الإمدادات ودورها الرائد في ضمان أمن واستقرار إمدادات الطاقة العالمية وكفاءة شركاتها وسواعدها الوطنية العاملة في هذا القطاع بالغ الأهمية لاستقرار الاقتصاد العالمي

إن إعلان المملكة عن طرح جزء من أسهم أرامكو السعودية للاكتتاب العام سيشجع للمستثمرين داخل المملكة وخارجها المساهمة في هذه الشركة الرائدة على مستوى العالم مما يؤدي إلى جلب الاستثمارات وخلق آلاف الوظائف، كما سيحدث نقلة نوعية في تعزيز حجم السوق المالية السعودية لتكون في مصاف الأسواق العالمية، وسيعزز من الشفافية ومنظومة الحوكمة في الشركة بما يتماشى مع المعايير الدولية، وستوجه عائدات البيع الناتجة عن الطرح لصندوق الاستثمارات العامة لاستهداف قطاعات استثمارية واعدة داخل المملكة وخارجها



### أيها المجلس الموقر:

لا يخفى عليكم ما تمر به المنطقة من أزمات وخلافات، وما تواصل المملكة بذله من جهود لحلها، انطلاقاً من إيمانها العميق بأن أمن واستقرار هذه المنطقة ليس حلماً بعيد المنال، بل هو هدف ممكن وواجب التحقيق. فلم تكثف تلك الأزمات والخلافات بحرمان العديد من شعوب المنطقة من فرصة العيش في أمن واستقرار، بل أدت كذلك - بكل أسف - إلى حرمان أجيالها الحاضرة من بارقة الأمل في مستقبل يليق بما حباها الله به من مقومات ومكتسبات بشرية كبيرة

وفي الشأن اليمني، تواصل المملكة جهودها المشرفة في نصرة الشعب اليمني العزيز، كما تواصل المملكة دعمها لجهود المبعوث الأممي للوصول إلى حل سياسي للأزمة اليمنية. ونؤكد ثبات موقف المملكة في نصرة اليمن وحكومته الشرعية الذي جاء استجابة لنداء الأخوة وحسن الجوار في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق، وحفظ مؤسسات الدولة اليمنية، وضمان وحدتها واستقلالها، وتوحيد الصف وتفعيل مؤسسات الدولة لخدمة اليمن بجميع مكوناته. وقد بذلت المملكة جهوداً كبيرة في هذا الصدد سواء على المستوى السياسي أو الإنساني وتواصل تقديم المساعدات للأشقاء في اليمن وذلك من خلال البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن الذي يعمل على تنفيذ عدة مشاريع منها مدينة الملك سلمان التعليمية والطبية، كما بادرت المملكة بدعم الاقتصاد اليمني بشكل مباشر بما في ذلك المحافظة على استقرار الريال اليمني

كما أثمرت ولله الحمد جهود المملكة السياسية بتوقيع اتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي نأمل أن يفتح الباب أمام تفاهات أوسع بين المكونات اليمنية للوصول إلى حل سياسي للأزمة اليمنية وفقاً للمرجعيات الثلاث يحصن اليمن ضد من لا يريد له الخير ويتيح للشعب اليمني العزيز استشراف مستقبل يسود فيه الأمن والاستقرار والتنمية

### أيها المجلس الموقر:

ما زال النظام الإيراني مستمراً منذ أكثر من أربعة عقود بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومواصلة الرعاية والدعم لقوى الإرهاب والمليشيات المسلحة التي تستهدف كيان الدول وتقوض مؤسساتها في المنطقة، وقد آن الأوان لإيقاف ما يحدثه هذا النظام من فوضى ودمار، وزعزعة للأمن والاستقرار في دول المنطقة. ونؤكد على أهمية قيام المجتمع الدولي بوضع حد لبرنامج النظام الإيراني النووي والبالستي، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالوقف الفوري للتدخلات الإيرانية السافرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

لقد عانت المملكة، والعديد من الدول الأخرى في المنطقة وخارجها، من سياسات وممارسات النظام الإيراني ووكلائه، التي وصلت مؤخرا إلى ذروة جديدة من الأعمال الممنهجة والمتعمدة لتقويض كل فرص تحقيق السلام والأمن في هذه المنطقة. وأضاف النظام الإيراني إلى رصيده الإجرامي خلال العام المنصرم الاعتداء التخريبي على محطتي ضخ لخط الأنابيب شرق غرب الذي ينقل النفط السعودي من المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع، واستهداف سفن شحن وناقلات نفط في الخليج العربي، والاعتداء التخريبي الذي استهدف المنشآت النفطية في بقيق وخريص

وقد التزمنا - كعادتنا في المملكة - بالحكمة في التصدي لهذه الأعمال الجبانه، ونثمن بكثير من الاعتزاز مواقف حلفائنا من الدول الشقيقة والصديقة من هذه الأعمال الجبانه التي لم تستهدف أمن المملكة فقط، بل أمن واستقرار الاقتصاد العالمي بأسره

وإن على النظام الإيراني أن يدرك أنه أمام خيارات جدية، وأن لكل خيار تبعات سيتحمل هو نتائجها، وأن المملكة لا تنشء الحرب، لأن يدها التي كانت دوما ممتدة للسلام أسعى من أن تلحق الضرر بأحد، إلا أنها على أهبة الاستعداد للدفاع عن شعها بكل حزم ضد أي عدوان، وتأمل أن يختار النظام الإيراني جانب الحكمة، وأن يدرك أن لا سبيل له لتجاوز الموقف الدولي الرفض لممارساتها إلا بترك فكره التوسعي والتخريبي الذي ألحق الضرر بشعبه قبل غيره من الشعوب وافتح صفحة جديدة مع دول المنطقة والعالم تنطلق من تعهدات واضحة بالالتزام بالقانون الدولي ووقف كل أشكال التدخل والتخريب في الدول الأخرى، فالتصعيد لن يزيد النظام الإيراني إلا عزلة، ولا يمكن للنظام الإيراني أبدا أن يثني أو يقاوض إرادة المجتمع الدولي الراضة لممارساته التخريبية بالتهديد أو التصعيد

وفيما يتعلق بالشأن السوري، نعيد التأكيد على موقف المملكة من أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للحفاظ على سوريا وطنا أمنا وموحدا لجميع السوريين، وأن ذلك لن يتحقق إلا بإخراج كل القوات الإيرانية والمليشيات التابعة لها من الأراضي السورية، كما نعيد التأكيد على موقف المملكة الرفض للتدخل التركي العسكري في شمال شرق سوريا باعتباره تعديا سافرا على وحدة واستقلال وسيادة الأراضي السورية، وستواصل المملكة مد يد العون والمساعدات الإنسانية للشعب السوري

### أمها الإخوة والأخوات:

يحق لنا أن نفخر اليوم بنجاح بلادنا في القضاء على مظاهر التطرف بعد أن تم مواجهة وحصار الفكر المتطرف بكل الوسائل والأدوات ليعود الاعتدال والوسطية سمة تميز المجتمع السعودي، كما تتواصل جهودنا ضمن تضامن دولي لمحاربة الإرهاب ومطاردة الإرهابيين أفضى إلى إلقاء القبض على قائد تنظيم «داعش» في اليمن، مع استمرار جهودنا الحثيثة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد جاء تصويت مجموعة العمل المالي (فاتف) بالإجماع لصالح انضمام المملكة بعضوية كاملة للمجموعة كأول دولة عربية تحظى بهذا التأييد تجسيدا لجهود المملكة الكبيرة في هذا الجانب التي ستستمر بكل حزم

نؤكد دعمنا لمبادرة خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية التي تدين جميع الاعتداءات على أماكن العبادة واستباحة حرمتها. ونعيد التأكيد على أن الإرهاب آفة خطيرة لا يمكن ربطها بأي دين أو وطن أو ثقافة، وأنها تستلزم جهودا دولية مشتركة لمحاربتها على كل الأصعدة، ونشيد في هذا الصدد بما يثمر عنه التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين المملكة والدول الأخرى من جهود في إفشال المخططات الإرهابية وقطع مصادر تمويلها ومواجهة الفكر المرفوض الذي تستند عليه تواصل المملكة بناء الشراكات الاستراتيجية وتعزيز التعاون الثنائي مع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وسنعمل مع شركائنا من الدول الشقيقة والصديقة على اتاحة وتنمية فرص التبادل الاقتصادي والتجاري العادل، وتضطلع المملكة برئاسة مجموعة العشرين خلال العام القادم، ونأمل أن يسهم البرنامج الطموح الذي وجهنا بإعداده لهذه القمة في تعزيز مسيرة المجموعة بما يخدم مصالح كل الدول والشعوب

### أمها الأخوة والأخوات:

يحق لنا ونحن ننظر إلى هذه المسيرة الطويلة الظافرة لوطننا العزيز أن نفخر أشد الفخر بما تحقق له - والله الحمد - من عزة ومنعة ومنجزات نباهي بها بين الأوطان

وإننا بقدر ما نفخر بماضينا المجيد، لنفخر اليوم بهذا الحاضر الذي يتجسد في عزمات شبابنا وشاباتنا، وهم يمضون في طريقهم إلى المستقبل بإباء وثقة، مسلحين بعقيدتهم الإسلامية السمحاء، وشيمهم العربية الأصيلة والعلوم والمعارف التي نهلوا منها وطوعوها لمواصلة مسيرة الوفاء للماضي والبناء للمستقبل

في الختام أشكر معالي رئيس مجلس الشورى والإخوة والأخوات في المجلس على جهودهم الكبيرة في الاضطلاع بالاختصاصات والمهام المسندة إليهم، وأسأل العزيز القدير أن يعينهم ويوفقهم في دورتهم الجديدة، وأدعو الله العلي العظيم أن يحفظ بلادنا وأمتنا من كل مكروه، وأن يديم علينا نعمه ظاهرة وباطنة، ويوفقنا لما يحبه ويرضاه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

[المصدر ١: الرابط](#)

[المصدر ٢: الرابط](#)

\*\*\*\*\*







# محددات الاستراتيجية السعودية بين عامي 2015 – 2024م



السنة الأولى / الدورة الثامنة ١٤٤٢ - ١٤٤٣ هـ / ٢٠٢٠ م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه وصحابته أجمعين.

**الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى:**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرنا افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، سائلا المولى عز وجل في علاه أن تكون أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يعيننا لما فيه خدمة بلادنا الغالية، والارتقاء بها نحو مستقبل مشرق بجهود أبنائها الأوفياء وسواعدهم المنتجة، مقدرًا لمجلسكم الموقر كل ما تقومون به من خدمة جليلة لوطنكم، وما تولونه من أعمال وجهود تصب في مصلحة البلاد والعباد، مثنيا عملكم البالغ الأهمية في سبيل الحفاظ على تقدم بلادنا ونمائها

**أيها الإخوة والأخوات:**

منذ أن وحد جلالته الملك عبد العزيز - يرحمه الله - المملكة العربية السعودية وهي بفضلها عز وجل تأخذ بمبدأ الشورى تطبيقًا للآية الكريمة (والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم)، مما أسهم في تعزيز مسيرتنا التنموية الشاملة لتحقيق ما نصبوا إليه من أمن ورخاء وازدهار

## أمها الإخوة والأخوات:

لقد شرفنا الله بخدمة الحرمين الشريفين خدمة نفخر بها، ونبذل في سبيلها الغالي والنفيس لإنجاز المشاريع الضخمة الكبرى في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة والمدينة المنورة، لتسهيل أداء الحج على المسلمين القادمين من كل فج عميق، ولضمان سلامتهم وراحتهم أثناء تأدية حجهم وعمرتهم وزيارتهم لمسجد المصطفى صلى الله عليه وسلم

وحينما أصابت العالم جائحة كورونا المستجد حرصنا على إقامة الركن الخامس من أركان الإسلام في ظل هذا الظرف الاستثنائي، ودفعنا إلى عمل المزيد من احتياطات السلامة الوقائية، لمنع تفشي الوباء وحماية الحجاج والمواطنين من انتشاره، والمساهمة في الجهود العالمية لمحاصرة هذا الداء، فاقصر الحج العام الماضي على عدد محدود جدا من مواطنين ومقيمين، بعد الاطمئنان على تطبيق أعلى إجراءات الأمان وتدابير السلامة لضمان سلامة ضيوف الرحمن من آثار هذه الجائحة وتبعاتها، بل إن تلك الجهود أتت امتدادا للتصدي المبكر المبذول من الدولة في محاصرة الوباء والحد من آثاره منذ تفشيه حول العالم، كما جاءت ترجمة لحرصها المعهود على سلامة الإنسان على ثرى هذه الأرض المباركة

ولقد تمكنت أجهزة الدولة - بفضل الله - بإجراءاتها الاستباقية والاحترازية العالية من تقليل الأثر الاقتصادي والصحي على المواطنين والمقيمين على أرض المملكة، ومحاصرة الداء في أضيق حدوده الممكنة، وهو ما ساهم في تدني مستويات العدوى والانتشار، وانخفاض أعداد الحالات الحرجة والله الحمد

وفي هذه المناسبة، أكرر شكري لإخواني وأخواتي وأبنائي وبناتي المواطنين والمقيمين على أرض المملكة العربية السعودية، على تفهمهم وتعاونهم في اتباع التعليمات وتنفيذ الإجراءات، كما أشكر أجهزة الدولة كافة، واللجان المشكلة وفرق العمل المنبثقة منها، على ما تبذله جميعها في سبيل مكافحة هذه الجائحة العالمية

وأشكر أيضا من هذا المقام أبنائي الجنود البواسل في الحد الجنوبي وأدعولهم بالثبات، ولشهادتنا الذي اختارهم الله إلى جواره بالرحمة والغفران، إنه سميع مجيب

إن تفشي فيروس كورونا المستجد وما تبعه من آثار اقتصادية ألحق بمفاصل الاقتصاد العالمي ضررا بالغا، فكان تجاوب الدولة سريعا بمنظومة من المبادرات الحكومية لتخفيف آثار وتداعيات



هذه الجائحة على الأنشطة الاقتصادية الداخلية والقطاع الخاص، فقد تم رصد أكثر من (٢١٨) مليار ريال، بهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك في إطار دعم جهود الدولة في مكافحة فيروس كورونا، وتخفيف آثاره المالية والاقتصادية المتوقعة على القطاع الخاص، خصوصا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة

كما دعمت حكومتكم الجهود الدولية لاحتواء آثار هذه الجائحة من خلال دعمها المالي لمنظمة الصحة العالمية استجابة للنداء العاجل الذي أطلقتها المنظمة لجميع دول العالم، إلى جانب تقديمها حزمة من المساعدات والمستلزمات الصحية لعدد من الدول. وقد دعم القطاع الصحي في المملكة بمبلغ قدره (٤٧) مليار لمواجهة الآثار الصحية لهذه الجائحة

### الإخوة والأخوات:

إن ترؤس المملكة العربية السعودية هذا العام لمجموعة العشرين - في ظل الظروف الاستثنائية - يعد فرصة لقيادة الجهود العالمية لإصلاح منظومة الاقتصاد العالمي بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للمنطقة والعالم

كما أن في ذلك دلالة على ريادتها ومكانتها في المجتمع الدولي والدور المحوري الذي تتولاه من خلال عملها التشاركي على مستوى العالم، كما أنه يمثل تأكيدا على متانة اقتصادها المؤثر في استقرار الاقتصاد العالمي

وقد حرصنا من خلال ترؤسنا للمجموعة على مزيد من الإسهام في التخفيف من آثار جائحة كورونا، وهذا ما نتج عن القمة الاستثنائية الافتراضية التي دعونا إلى عقدها في السادس والعشرين من مارس المنصرم، لتنسيق جهود مواجهة وباء كورونا، في سبيل اكتشاف لقاح للقضاء عليه

ونتطلع بعقد قمة مجموعة العشرين برئاسة المملكة هذا الشهر إلى إيجاد الحلول القضايا الملحة للقرن الحادي والعشرين، وتعزيز النمو والتنمية وصياغة مناهج جماعية بشأن القضايا التي تستوجب التعاون الدولي، وصنع مستقبل مزهر وواعد للمنطقة والعالم

وإضافة إلى ذلك فقد حرصت المملكة العربية السعودية منذ تأسيس منظمة أوبك على استقرار أسواق البترول العالمية، وليس أدل على هذا الأمر من دورها المحوري الذي قامت به في تأسيس واستمرار اتفاق مجموعة (أوبك بلس) وذلك نتيجة مبادرات المملكة لتسريع استقرار الأسواق واستدامة إمداداتها



كما عملت المملكة ولا تزال تعمل لضمان استقرار إمدادات البترول للعالم، بما يخدم المنتجين والمستهلكين على حد سواء، على الرغم من الظروف الاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم بسبب جائحة كورونا، وانعكاساتها على أسواق البترول العالمية

### أيها الإخوة والأخوات:

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ هي خارطة طريق المستقبل أفضل لكل من يعيش في هذا الوطن الطموح فقد أسهمت الرؤية خلال مرحلة البناء والتأسيس في تحقيق مجموعة من الإنجازات على عدة أصعدة، أبرزها تحسين الخدمات الحكومية، ورفع نسبة التملك في قطاع الإسكان، وتطوير قطاعات الترفيه والرياضة والسياحة، واستقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تمكين المرأة وتفعيل دورها في المجتمع وسوق العمل

ونستعد حاليا لمرحلة دفع عجلة الإنجاز والتي تتسم بتمكين المواطن وإشراك القطاع الخاص بشكل أكبر وزيادة فاعلية التنفيذ

كما أن القضاء على الفساد واجتثاث جذوره مهمة وطنية جلييلة في سبيل الحفاظ على المال العام وحماية المكتسبات الوطنية، ومنع التكبسب غير المشروع الذي ينافي ما جاء به الشرع الحنيف، وإن الدولة ماضية في نهجها الواضح بمكافحة الفساد والقضاء عليه، والإعلان عن كل قضايا الفساد وما تتوصل إليه التحقيقات بكل شفافية

إن المكانة المرموقة التي تحظى بها بلادكم بين دول العالم مصدر فخر لنا جميعا قيادة وشعبا، فقد حصلت المملكة على مراتب متقدمة في المؤشرات والتقارير الدولية التي تعنى بالتنافسية، حيث صنفت المملكة بالدولة الأكثر تقدما وإصلاحا من بين (١٩٠) دولة في تقرير «ممارسة الأعمال ٢٠٢٠» الصادر عن مجموعة البنك الدولي، إذ حققت المملكة المرتبة (٦٢) متقدمة بمقدار (٣٠) مرتبة عن العام الماضي، كما حصلت المملكة على المرتبة الأولى خليجيا والثانية عربيا من بين (١٩٠) دولة في تقرير «المرأة، أنشطة الأعمال والقانون ٢٠٢٠» الصادر عن مجموعة البنك الدولي، كما حققت قفزة نوعية في ترتيبها بمقدار (١٥) مرتبة خلال السنتين الماضيتين، في تقرير «الكتاب السنوي للقدرة التنافسية العالمية ٢٠٢٠» الصادر عن مركز التنافسية التابع لمعهد التطوير الإداري، متقدمة إلى المرتبة (٢٤)

كما حققت المملكة تقدماً كبيراً في التنافسية الرقمية خلال السنوات الثلاث الماضية، ويأتي ذلك ضمن سياسيات الدعم والتمكين من الحكومة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات على مدى السنوات الماضية، ويعكس القفزات النوعية التي حققتها المملكة على مستوى البنية الرقمية، وتنمية القدرات الرقمية، والمشاريع الرقمية الضخمة، إضافة إلى نضج التنظيمات والتشريعات الرقمية المستمدة من رؤية المملكة ٢٠٣٠.

### أيها الإخوة والأخوات:

تواجه دول منطقتنا محاولات عديدة من قوى إقليمية، تسعى لفرض نفوذها السياسي، وأيديولوجيتها المتطرفة، خدمة لمصالحها الخاصة، غير عابئة بأعراف دولية أو مراعية لحقوق الجوار، وهذا النهج العدواني المتعنت مسؤول عما آلت إليه الأوضاع في بعض دول منطقتنا، كما هو مسؤول كذلك عما خلفه من مأس في تلك الدول يندى لها جبين الإنسانية

وإن المملكة لتؤكد على خطورة مشروع النظام الإيراني الإقليمي، وتدخله في الدول ودعمه للإرهاب والتطرف وتأجيج نيران الطائفية، من خلال أذرعته المختلفة، وتنادي بضرورة اتخاذ موقف حازم من قبل المجتمع الدولي تجاهه، يضمن معالجة جذرية لسعي النظام الإيراني للحصول على أسلحة الدمار الشامل وتطوير برنامجه للصواريخ الباليستية وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ورعايته للإرهاب وتهديده للسلم والأمن الدوليين

وتدين المملكة مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، بانتهاكها القوانين الدولية والقواعد العرفية بإطلاق طائرات مفخخة من دون طيار، وصواريخ بالستية باتجاه المدنيين في المملكة، بطريقة متعمدة وممنهجة

ونؤكد في المملكة على دعم الشعب اليمني الشقيق حتى يستعيد اليمن من خلال سلطته الشرعية كامل سيادته واستقلاله من الهيمنة الإيرانية، وسنستمر في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني، كما سنواصل الدعم للجهود الدولية الرامية إلى حل الأزمة اليمنية التي يقودها المبعوث الأممي إلى اليمن، وفقاً للمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار اليمني الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن (٢٢١٦)

وتؤكد المملكة استمرار وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، كما أننا نساند الجهود

الرامية لإحلال السلام في الشرق الأوسط بالتفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، للوصول إلى اتفاق عادل ودائم

### الإخوة والأخوات:

إن المملكة العربية السعودية تقف مع العراق وشعبه الشقيق، وتساند جهود حكومته لتجنيب العراق مآسي الاقتتال والإرهاب، مولية اهتمامها العميق بأن يحيي أبنائه حياة كريمة من خلال وقوفها إلى جانبه، في سبيل استقراره وحفاظه على مكانته في محيطه العربي، وتعزيز أواصر الأخوة والعلاقات الاستراتيجية بما يليق بالعلاقات الثنائية وبالتاريخ الذي يجمعهما وبالمصير المشترك فيما بينهما، والتعاون في مختلف المجالات من خلال مجلس التنسيق السعودي العراقي مؤكداً على ما نتج عن الدورة الرابعة للمجلس، ومنها خطة العمل المشتركة المتضمنة المشاريع الاستثمارية بين البلدين، وسعيهما إلى ما يخدم تطلعات حكومتي وشعبي البلدين الشقيقين

إن المملكة تؤيد الحل السلمي في سوريا وفقاً لقرار مجلس الأمن (٢٢٤٥) ومسار جنيف (١)، وتؤكد دعمها لكل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص لدى سوريا، وخروج الميليشيات والمرتزة منها والحفاظ على وحدة التراب السوري

### أيها الإخوة والأخوات:

نتابع باهتمام تطورات الأوضاع في ليبيا، وتجدد المملكة ترحيبها بتوقيع اللجان العسكرية الليبية المشتركة الاتفاق الدائم على وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة، متطلعين إلى أن يمهد الاتفاق الطريق لإنجاح التفاهات الخاصة بالمسارين السياسي والاقتصادي، بما يسهم في تدشين عهد جديد يحقق الأمن والسلام والسيادة والاستقرار لليبيا وشعبها الشقيق، داعين إلى وقف التدخل الخارجي في الشأن الليبي

كما أن المملكة العربية السعودية بصفتها رئيساً لمجموعة أصدقاء السودان تؤكد كذلك على أهمية دعم السودان في الوقت الحالي، وتؤكد على الدعم السياسي الكامل لمبادرات جوبا للسلام في سبيل إنجاح المرحلة الانتقالية، مشددة على أهمية الوصول إلى سلام شامل يضمن أمن وسلامة المنطقة والمجتمع الدولي

إن المملكة العربية السعودية تحرص دائماً على التفاعل البناء مع المجتمع الدولي بالتزامها بميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات والاتفاقات الدولية المنضمة إليها، وانطلاقاً من هذه المبادئ فإن المملكة تؤكد على عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه من يتبنى سياسية التدخل في الشؤون الداخلية للغير، كما أنها تشجب جميع أشكال العنف والوسائل المخلة بالأمن والسلم الدوليين، وترفض أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية، وتنبذ الإرهاب والفكر المتطرف وتحارب تمويله، وتدعم الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله وصوره، بما فيها دعمها المالي لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بمبلغ (١١٠) ملايين دولار، وإنشاء المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال)، كما استضافت المركز الدولي لاستهداف تمويل الإرهاب

وفي مجال المساعدات الإنسانية والتنمية قدمت المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية أكثر من (٨٦) مليار دولار من المساعدات الإنسانية، استفادت منها (٨١) دولة

### أيها الإخوة والأخوات:

إننا من مقر مجلسكم المبارك نؤكد على أهمية دوركم الفعال في تعزيز شموخ هذا الوطن العزيز الذي غرس جذوره وأرسى ركائزه جلالته المؤسس يرحمه الله، وواصل البناء والتمكين من بعده أبناءه ملوك هذه البلاد المباركة، لتكون بوصلة التقدم، ومنارة الحضارة، وموطن العدل، وإشعاع السلام للعالم قاطبة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المصدر ١: [الرابط](#)

المصدر ٢: [الرابط](#)







# محددات الاستراتيجية السعودية بين عامي 2015 – 2024م



السنة الثانية / الدورة الثامنة ١٤٤٣ - ١٤٤٤ هـ / ٢٠٢١ م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه وصحابته أجمعين.

**الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى:**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرنا افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، سائلين الله العلي القدير السداد في القول والعمل، وأن يعيننا على أداء الأمانة تجاه وطننا وشعبنا، وأن يوفقنا لما فيه خدمة بلادنا الغالية

لقد كان من فضل الله علينا ما انتهجته حكومة المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على يد جلالة الملك عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - من عمل بشريعة الإسلام، ومن ذلك العمل بمبدأ الشورى لقوله عز وجل: «وأمرهم شورى بينهم». حيث انتهج الشورى منهجا في الحكم، وها نحن اليوم نواصل نهجه رحمه الله، بما تناقشونه تحت قبة هذا المجلس من موضوعات، وهو موضع تقدير من كل مواطن، وفقكم الله للسداد

**إخواني وأخواتي الكرام:**

لقد انطلقت رؤية المملكة ٢٠٣٠ من أجل وطن مزدهر يتحقق فيه ضمان مستقبل أبنائنا وبناتنا، بتسخير منظومة متكاملة من البرامج؛ لرفع مستوى الخدمات من تعليم وصحة وإسكان وبنية

تحتية، وإيجاد مجالات وافرة من فرص العمل، وتنويع الاقتصاد ليتمتع بالصلابة والمتانة في مواجهة المتغيرات عالميا، لتحتل المملكة مكانتها اللائقة إقليميا وعالميا

ومن أجل الوصول إلى هذا المستوى اللائق ببلادنا فقد عملت الحكومة على تطوير الجهاز الإداري للدولة بحيث يشمل جميع المؤسسات والخدمات والسياسات الحكومية، مما يسهم في الارتقاء بالقدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، والارتقاء بجودة الخدمات ورفع كفاءتها، ليكون التميز في الأداء هو أساس تقويم مستوى كفاءة الأجهزة العاملة في البلاد

إن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي أطلقها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في ١١ من أكتوبر الماضي تشكل أحد الروافد المهمة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وسيتم من خلالها ضخ استثمارات تفوق (١٢) تريليون ريال في الاقتصاد المحلي حتى عام ٢٠٣٠م، ما بين مبادرات ومشاريع برنامج شريك، واستثمارات محلية، واستثمارات الشركات تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للاستثمار. وسيحظى الاقتصاد الوطني بضخ حوالي (١٠) تريليونات أخرى من الإنفاق الحكومي من خلال الميزانية العامة للدولة، وضخ ما يزيد عن (٥) تريليونات ريال سعودي من الإنفاق الاستهلاكي، كما أعلن صندوق الاستثمارات العامة وفق حوكمته عن خطته الاستراتيجية التي تتضمن استهداف استثمارات في الاقتصاد المحلي بثلاثة تريليونات ريال حتى عام ٢٠٣٠م، وهي استثمارات مهمة لتحقيق العوائد المستهدفة من الصندوق وينتج عنها دعم الاقتصاد، وخلق فرص لمنشآت القطاع الخاص الصغيرة والكبيرة، ويخلق مزيدا من الوظائف للمواطنين والمواطنین، ليصبح بذلك مجموع الإنفاق مقاربا لـ (٢٧) تريليون ريال حتى عام ٢٠٣٠م. لقد انعكست سياسات الاستدامة المالية إيجابا على التعافي التدريجي للاقتصاد المحلي، كما واصلت الاستثمارات الجديدة في المملكة نموها المطرد، وذلك ما ظهر جليا في أداء الأنشطة حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام ٢٠٢١م، مع توقعات بتحقيق فوائض مالية في الميزانية العامة للدولة عام ٢٠٢٢م وانخفاض مؤشرات الدين العام إلى ٢٥,٩٪ من الناتج المحلي، مقابل ٢٩,٢٪ في عام ٢٠٢١م. أما برامج التخصيص التي بدأ العمل بها منذ عام ٢٠١٨م فإنها ستزيد وتسرع من جودة الخدمات، وتولد الفرص الاستثمارية وتعزز القدرة على استدامة اقتصاد المملكة وقدرته التنافسية



## أيها الإخوة والأخوات:

حققت المملكة المرتبة الأولى عالميا في عدد من المؤشرات الأمنية، مقارنة بالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ودول مجموعة العشرين كافة، وجاءت الثانية عالميا في المؤشر العالمي للأمن السيبراني

كما حققت المركز الأول عالميا في ثلاثة مؤشرات دولية أخرى وهي: «استجابة الحكومة لجائحة كورونا»، و«استجابة رواد الأعمال لجائحة كورونا»، حيث ساهمت جهود حكومة المملكة في الحد من حالات الإصابات والوفيات الناجمة عن جائحة كورونا، وذلك بحسب ما ورد في تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي، وهذا بفضل الله ثم بالاستجابة السريعة والحازمة في تعامل المملكة مع الجائحة، والمساعدة بطلب اللقاحات وتوفيرها مجانا للمواطن والمقيم والزائر، تأكيدا على أن الإنسان هو الأهم في سياسات المملكة، إضافة إلى الدور الفعال للبرامج التي أطلقتها الحكومة؛ لتخفيف تداعيات جائحة كورونا المالية والاقتصادية على الأفراد والقطاع الخاص، إضافة إلى ذلك فقد حافظت المملكة على المرتبة الأولى عالميا بتفوقها في مؤشر «المعايير الغذائية» في عام ٢٠٢٠م، وهذا المؤشر هو أحد مكونات الأمن الغذائي العالمي، وحافظت كذلك على المرتبة الأولى عربيا في أبحاث الكيمياء وعلوم الأرض والبيئة والحياة والعلوم الفيزيائية

لقد نجح الاقتصاد السعودي في اجتياز الكثير من العقبات والتحديات التي واجهها العالم هذا العام، والعام الماضي بسبب الجائحة، وهذا ما أشار إليه صندوق النقد الدولي بتأكيد استمرار التعافي في اقتصاد المملكة، مما يعكس الدور البارز للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي نفذت في إطار (رؤية المملكة ٢٠٣٠)

## الإخوة والأخوات:

كان لجائحة كورونا تأثير كبير على تدفق الحجاج والمعتمرين، وزوار مسجد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، ولذلك فإن حكومة المملكة حينما اطمأنت على فاعلية اللقاحات، وكفاية الإجراءات لسلامة الحجاج والمعتمرين والزوار، سارعت في رفع الطاقة التشغيلية للحرم المكي الشريف خلال موسم شهر رمضان المبارك، فاستفاد أكثر من (١٧,٥) مليون مواطن ومقيم وزائر من الخدمات التي توفرها التطبيقات الرسمية المخصصة للتعامل مع هذه الجائحة؛ لأداء العمرة والصلاة في الحرمين الشريفين وسط تطبيق جميع الإجراءات الصحية الاحترازية للمحافظة على سلامتهم وصحتهم، وكان لتطبيق الإجراءات التنظيمية والوقائية الدور البارز في نجاح موسمي حج العام



الماضي ١٤٤٢هـ والعام الذي قبله ١٤٤١هـ، وذلك بفضل الله ثم بالدعم الذي قدم من الحكومة وتولي حكومة المملكة اهتماما بالغا بالتعليم محليا وإقليميا ودوليا، حيث أدرجت التعليم ملفا رئيسيا على جدول أعمال رئاسة المملكة مجموعة العشرين ٢٠٢٠، كما نجحت في تجاوز العقبات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، حيث استمرت العملية التعليمية ولم تتوقف من خلال استخدام أكثر من وسيلة في الوقت نفسه: ما بين التعليم عن بعد، والتعليم الحضوري، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا فضل الله ثم وجود استثمار كبير واهتمام مرتفع بالبنية التحتية الرقمية الجيدة التي استطاعت نقل البيانات الضخمة خلال وقت واحد لجميع الطلاب بالمملكة

والنجاحات التي تم تحقيقها في مجال التعليم كثيرة ومميزة، حيث يستمر العمل في برنامج تطوير الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وقد حصلت عدد من جامعاتنا على مراكز متقدمة في المؤشرات العالمية، كما تسير برامج الابتعاث إلى الخارج في التخصصات التي تخدم سوق العمل وتتواءم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ بشكل مميز

ومؤخرا تم الإعلان عن إطلاق مدينة الأمير محمد بن سلمان غير الربحية في (عرقه) التي ستكون أول مدينة غير ربحية في العالم، ممكنة للتعليم وحاضنة للأكاديميات والكليات والمتاحف ومراكز المؤتمرات بالإضافة إلى مراكز الإبداع ومدارس مسك

### أهمها الإخوة والأخوات:

لقد حققت المملكة نجاحات متتالية في مكافحة الفساد، وهو نهج أضحى استراتيجية أساسية لدينا، بتكريس مبدأ الشفافية والمساءلة، وتتبع ومراقبة الأداء الحكومي وفاعليته. وتعد «مبادرة الرياض» لتأسيس شبكة عمليات عالمية لتبادل المعلومات بين أجهزة مكافحة الفساد حول العالم التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الأولى، تأكيدا على الدور الريادي للمملكة على الصعيد العالمي، واستمرارا لجهودها ومساهماتها الفاعلة خلال رئاستها دول مجموعة العشرين ٢٠٢٠، في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد وتضييق الخناق عليه

### الإخوة والأخوات:

سيسهم نظام الأحوال الشخصية، ونظام المعاملات المدنية، والنظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ونظام الإثبات، في رفع مستوى نزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية، وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة

إن العمل المستمر على مراجعة الأنظمة وتطويرها؛ سيكفل لجميع المواطنين والمقيمين من كلا الجنسين، حصولهم على حقوقهم المدنية والاجتماعية كافة. من ذلك تعديل بعض مواد نظام وثائق السفر والأحوال المدنية الذي سمح للمرأة بالحصول على حقوقها النظامية كافة، دون تمييز بينها وبين الرجل

سيعمل دمج المؤسسة العامة للتقاعد في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على توحيد الجهود في الاختصاصات المتشابهة، والاستفادة من الموارد المالية والبشرية في تطوير الخدمات، ورفع كفاءة الأداء وزيادة مستوى الإنتاجية، وسيعزز المركز المالي للصندوق التقاعدي، بزيادة العوائد الاستثمارية، وخلق جهود تكاملية؛ لتعزيز الأداء الاستثماري وتحقيق التوزيع الاستراتيجي

### الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى:

بدأت المرحلة الثانية من رؤية المملكة ٢٠٣٠ منذ مطلع ٢٠٢١م وستسير - بحول الله - إلى ٢٠٢٥م مستهدفة دفع عجلة الإنجاز، والمحافظة على الزخم المطلوب؛ لمواصلة الإصلاحات وتلبية تطلعات وطموحات وطننا الغالي

وتعد المشاريع الكبرى: «نيوم» و«ذا لاين» و«أمالا» تأكيداً على رؤية بلادنا للمستقبل، بنظمها الجديدة للاستدامة والازدهار والابتكار وريادة الأعمال. فالمفهوم الجديد للتنمية الحضرية في «ذا لاين» وهو جزء من «نيوم» يؤكد الجانب الإبداعي والعمل الدؤوب في هذه المدينة الاستثنائية، وستكون بيئة تنافسية، وستوفر (٣٨٠) ألف فرصة عمل، وتضيف (١٨٠) مليار ريال إلى الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٣٠م. كما ستشكل مدينة نيوم الصناعية «أوكساغون» خطوة أخرى ضمن مخطط نيوم الرئيسي، مقدمة نموذجاً جديداً لمراكز التصنيع المستقبلية، وفقاً لاستراتيجية نيوم المتمثلة في إعادة تعريف الطريقة التي نعيش وتعمل بها البشرية، ملبية طموحاتنا في أن تكون المملكة من أبرز الدول في حماية البيئة. أما مشروع «أمالا» - وهو من المشاريع النوعية في البحر الأحمر - فيفتح نافذة استثمار جريئة في التكوين الطبيعي للمملكة وجغرافيتها، بمفهوم جديد للسياحة والصحة والعلاج، حيث يتوقع أن يوفر هذا المشروع (٢٢) ألف فرصة عمل

لقد أسعدنا ما أثمرت به جهود أبنائنا وبناتنا عالمياً، حيث صنفت مدينة الرياض - بحسب مؤشر IMD للمدن الذكية - ثالث أذكى العواصم بين دول مجموعة العشرين، ومن المستهدف أن تتقدم الرياض التي تعد من بين أكبر أربعين مدينة اقتصادية لتكون ضمن أكبر عشر مدن اقتصادية

في العالم، والوصول إلى عدد سكان يتراوح بين (١٥ و ٢٠) مليون نسمة، لتكون وجهة رئيسية للاستثمار العالمي والسكاني، حيث سيتم إنشاء أكبر مدينة صناعية في العالم، إضافة إلى المشاريع الترفيهية التي سبق الإعلان عنها، وسيجعل ذلك من الرياض وجهة سياحية - ترفيهية، ومقصدا صناعيا عالميا

أما من حيث الاهتمام التراثي فإن مشروع (جدة التاريخية) الذي أطلقه سمو ولي العهد، والعمل على تطوير المساجد التاريخية بالمملكة، للحفاظ على هويتها العمرانية، تأتي ضمن اهتمامات المملكة بالتراث والثقافة. لتسير بذلك جنبا إلى جنب مع ما يللمسه المواطن اليوم من توجه مشاريع عديدة نحو تطوير وأئسنة المدن السعودية، وما سيللمسه من جهود هيئة تطوير ينبع وأملج والوجه وضبا، وكذلك استراتيجية تطوير المناطق السياحية في منطقة عسير التي أطلقها سمو ولي العهد مؤخرا التي ستحقق - بإذن الله - نهضة غير مسبوقة للمنطقة، من خلال ضخ (٥٠) مليار ريال عبر استثمارات متنوعة، وستكون عسيرة وجهة سياحية طيلة العام، تجمع بين الأصالة والحداثة، وتسهم في دفع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وتسهم بالعديد من فرص التوظيف وحيث إن الترفيه يمثل حاجة إنسانية ومتطلبا اجتماعيا، إضافة إلى كونه يعد نشاطا اقتصاديا مهما ومصدرا من مصادر الدخل للدول وللقطاع الخاص، ومحركا رئيسيا للأنشطة الاقتصادية الأخرى؛ فقد أولت رؤية المملكة ٢٠٣٠ هذا القطاع عناية كبيرة من خلال العمل على دعمه وتعزيزه، وتشجيع القطاع الخاص لتقديم مساهماته فيه، ومن المتوقع أن تصل مساهمة قطاع الترفيه مع الجهات المرتبطة به بحلول ٢٠٣٠م إلى ٤,٢٪ من الناتج المحلي، وستخلق (٤٥٠) ألف فرصة عمل

### أيها الإخوة والأخوات:

تؤكد المملكة أن استقرار السوق البترولية وتوازنها، هو من ركائز استراتيجيتها للطاقة، لإيمانها بأن البترول عنصر مهم لدعم نمو الاقتصاد العالمي. وهي حريصة على استمرار العمل باتفاق «أوبك بلس»، لدوره الجوهرى في استقرار أسواق البترول. كما أنها تؤكد على أهمية التزام جميع الدول المشاركة بالاتفاق

وبالإضافة إلى هذا، أثبتت الأحداث بعد نظر المملكة ونجاح سياستها البترولية، التي تتمثل في تطويرها المستمر لقدراتها الإنتاجية، واحتفاظها الدائم بطاقة إنتاجية إضافية ظهرت أهميتها للحفاظ على أمن إمدادات الطاقة

تؤكد الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي أطلقها سمو ولي العهد، المضي قدما في التطوير والإصلاح الاقتصادي، والعمل على تطوير هذا القطاع المهم وإطلاق القدرات الكامنة فيه كجزء من مبادرات الرؤية، وستعمل الاستراتيجية على تنويع الاقتصاد السعودي وتكريس الارتباط بالاقتصاد العالمي وتنمية المحتوى المحلي، بما يعادل ٣٣٪ من تكاليف القطاع؛ لدعم التنمية المستدامة

وقد أنشأت حكومة المملكة صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)؛ لدعم تأهيل الكوادر الوطنية، مما سيوفر فرص عمل جاذبة للمواطنين، ويسهم في خفض البطالة، وسيعمل على تطوير وتحسين بيئة العمل. كما أطلق سمو ولي العهد برنامج تنمية القدرات البشرية، ضمن برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتعزيز تنافسية القدرات الوطنية محليا وعالميا، باغتنام الفرص الواعدة الناتجة عن الاحتياجات المتجددة والمتسارعة، من خلال تعزيز القيم، وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وما يلي احتياجات وطموح جميع شرائح المجتمع

كما يجري العمل حثيثا على تطوير مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك)؛ للحصول على القيمة الاقتصادية الكاملة من السلع والخدمات المرتبطة بالطاقة في المملكة وفي جميع أنحاء المنطقة، وستصبح هذه المدينة نظاما بيئيا للقرن الحادي والعشرين في قطاع الطاقة، وستشكل مجتمعا صناعيا دوليا نابضا بالحياة، قائما على التميز والابتكار

إن التزام المملكة بمواجهة التحديات المتزايدة للتغير المناخي، والعمل على تعزيز تطبيق اتفاقية باريس، ودعم مبادرتي (السعودية الخضراء) و(الشرق الأوسط الأخضر)، يؤكد ريادتها وقيادتها العالمية لجهود حماية البيئة، وتخفيض انبعاثات الكربون، وتعزيز الصحة العامة وجودة الحياة، وتحسين كفاءة إنتاج النفط ورفع معدلات الطاقة المتجددة، وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أعلنت المملكة - في المؤتمر الدولي للمناخ في مدينة غلاسكو - عن رفع مستوى إسهاماتها بتخفيض الانبعاثات بمقدار (٢٧٨) مليون طن بشكل سنوي بحلول عام ٢٠٣٠ م، واستهداف الوصول للحياد الصفري في عام ٢٠٦٠ م من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون

### أيها الإخوة والأخوات:

سجلت المملكة نجاحها في ترؤس قمة العشرين، والعمل على تفعيل بيان قمة الرياض، كما ركزت في برنامج رئاستها مجموعة العشرين ٢٠٢٠ على التصدي لجائحة كورونا، وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وبذلت الجهود الكبيرة في دفع دول مجموعة العشرين إلى دعم الدول الأقل نموا في



القارة الأفريقية، وتعزيز نظامها الصحي، وحشد التمويل الإنمائي والإنساني اللازمين لتلك الدول. كما نجحت المملكة في إطلاق مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين، وتوفير سيولة عاجلة لـ (٧٣) دولة من الدول الأشد فقرا، كما قدم الصندوق السعودي للتنمية قروضا ومنحا لأكثر من (٥٤) دولة أفريقية، بقيمة تتجاوز (٥٠) مليار ريال، وقدمت المملكة عدة مبادرات مختلفة لعدد من الدول الأفريقية، بما يتجاوز (٤) مليارات ريال؛ لتخفيف وطأة وأثار التقلبات السياسية والاقتصادية التي تمر بها تلك الدول، إضافة إلى تقديمها تبرعا بقيمة (٢٠) مليون ريال، لمكافحة كورونا في الدول الأعضاء الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي

كما تجدد المملكة تقديرها الجهود المبذولة من الجمهورية الإيطالية الملموسة في إنجاز أعمال رئاسة مجموعة العشرين التي عقدت في أكتوبر الماضي في روما من خلال العمل الجماعي المشترك، وبصفة المملكة عضوا في المجموعة، نؤكد مجددا حرص المملكة على استمرار الجهود المبذولة لإنجاح القمة القادمة في إندونيسيا في ٢٠٢٢ م

### أجها الإخوة والأخوات:

تتمتع المملكة بثقل إقليمي ودولي، ينبع من ريادتها العالمية ودورها المحوري في السياسة الدولية، والتزامها بالمواقف الراسخة نحو إحلال الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة والعالم، وتعزيز مفهوم السلام والتعايش والتنمية المستدامة

ولما لأسلحة الدمار الشامل من أضرار واسعة على البشرية فإن المملكة تؤكد موقفها الثابت تجاه ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتدعم التعاون لحظرها ومنع انتشارها، وإدانة استخدامها، وتجدد المملكة تأكيدها على أهمية حفظ السلم والأمن الدوليين، وتبذل مساعيها الحميدة لحل النزاعات الإقليمية، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية

بذلت المملكة جهودها في الحفاظ على كيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان دورها في «قمة العلا» نابعا من حرصها الشديد على الحفاظ على تماسك المنظومة الخليجية. ونحمد الله على ما أثمرت به القمة في «بيان العلا» من إعادة العمل المشترك إلى مساره الطبيعي، وتعزيز أواصر الود والتآخي بين شعوب المنطقة، كما ننظر بتقدير إلى نتائج «قمة العلا» الإيجابية التي تعكس قناعتنا الراسخة بأهمية تعزيز وحدة الصف الخليجي وسعيها الحثيث من أجل استمرار المسيرة الخليجية للتكامل والعمل الخليجي المشترك، وإننا لنؤكد على ضرورة تسريع إجراءات التكامل

الخليجي، وفقا لمبادرتنا التي أقرها المجلس. أما إطلاق اسمي الراحلين السلطان قابوس بن سعيد والشيخ صباح الأحمد - رحمهما الله - على «قمة العلا» فإنه يأتي تقديرا ووفاء من المملكة، للجهود الكبيرة والأدوار البناءة للراجلين، في تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك. وقد سررنا بما أسفرت عنه زيارات سمو ولي العهد لدول مجلس التعاون الشقيقة من نتائج مهمة على مستوى العلاقات الثنائية وعلى مستوى تعزيز العمل الخليجي المشترك، كما سررنا كثيرا باستضافة اجتماع الدورة (٤٢) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وما صدر عنه في (إعلان الرياض) من الاتفاق على المبادئ والسياسات لتطوير التعاون الاستراتيجي والتكامل الاقتصادي والتنموي بين دول المجلس وتحقيق تطلعات مواطنيها

### أهمها الإخوة والأخوات:

القضية الفلسطينية كانت ولا زالت هي قضية العرب والمسلمين المحورية، وتأتي على رأس أولويات سياسة المملكة الخارجية، حيث لم تتوان المملكة أو تتأخر في دعم الشعب الفلسطيني الشقيق لاستعادة حقوقه المشروعة، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية بحدود عام (١٩٦٧م) وعاصمتها القدس الشرقية

إن إيران دولة جارة للمملكة، نأمل في أن تغير من سياستها وسلوكها السلبي في المنطقة، وأن تتجه نحو الحوار والتعاون. ونتابع بقلق بالغ سياسة النظام الإيراني المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة بما في ذلك إنشاء ودعم الميليشيات الطائفية والمسلحة والنشر الممنهج لقدراته العسكرية في دول المنطقة، وعدم تعاونه مع المجتمع الدولي فيما يخص البرنامج النووي وتطويره برامج الصواريخ الباليستية. كما نتابع دعم النظام الإيراني لمليشيا الحوثي الإرهابية الذي يطيل أمد الحرب في اليمن ويفاقم الأزمة الإنسانية فيها، ويهدد أمن المملكة والمنطقة

إن المملكة العربية السعودية حريصة على أمن واستقرار الجمهورية اليمنية الشقيقة والمنطقة، وتعمل على رفع المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني الشقيق، ودفع الأطراف كافة للقبول بالحلول السياسية؛ لإعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن ودرء التهديد عن المملكة والمنطقة. كما أنها تجدد التأكيد على مبادرة المملكة لإنهاء الصراع الدائر في اليمن، وتدعم الجهود الأممية والدولية للتوصل إلى حل سياسي، وفقا للمرجعيات الثلاث: «المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢١٦». وقد ظهر جليا خطورة وصول الأسلحة والتقنيات المتطورة للمليشيات الحوثية الإرهابية، وذلك من خلال الاستخدام المكثف للطائرات

المسيرة والصواريخ الباليستية ضد المنشآت الحيوية والمرافق المدنية في المملكة. وما زالت المملكة تدعو الحوثيين إلى أن يحتكموا لصوت الحكمة والعقل، وتقديم مصالح الشعب اليمني الكريم على سواها

وفي الشأنين السوري والليبي تؤكد المملكة دعمها جميع الجهود الرامية للوصول إلى الحلول السياسية التي تحافظ على سيادة ووحدة وسلامة البلدين الشقيقين وتحقق الأمن والاستقرار فيهما وتنهى معاناة شعبيهما الشقيقين

كما تقف المملكة إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق، وتحث جميع القيادات اللبنانية على تغليب مصالح شعبيها، والعمل على تحقيق ما يتطلع إليه الشعب اللبناني الشقيق من أمن واستقرار ورخاء، وإيقاف هيمنة حزب الله الإرهابي على مفاصل الدولة

إن المملكة تدعم استقرار وتنمية جمهورية العراق الشقيقة، وتجدد دعمها الكامل للحكومة العراقية، بما يضمن أمن وسيادة واستقرار العراق، وارتباطه بعمقه العربي. كما تنظر المملكة بتفاؤل لمستقبل العلاقات بين البلدين

وترحب المملكة بما توصلت إليه أطراف المرحلة الانتقالية في جمهورية السودان الشقيقة من اتفاق حول استكمال مهام المرحلة الانتقالية لتحقيق تطلعات الشعب السوداني الشقيق وصولاً إلى إجراء الانتخابات في موعدها المتفق عليه، مؤكداً دعمنا كل ما من شأنه وحدة وصون الأمن والاستقرار والنماء لهذا البلد الشقيق

تتابع المملكة باهتمام تطورات الأوضاع في جمهورية أفغانستان الإسلامية وتؤكد أهمية استقرار وأمن أفغانستان وألا تكون ملاذاً للتنظيمات الإرهابية، وتحث على تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لتقديم المساعدات الإنسانية للتخفيف من معاناة الشعب الأفغاني الشقيق، وفي هذا الصدد دعت المملكة إلى عقد اجتماع استثنائي للمجلس الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي في شهر ديسمبر ٢٠٢١م لإغاثة شعب أفغانستان الشقيق

### أهمها الإخوة والأخوات:

اهتمت المملكة العربية السعودية بوقوفها إلى جانب الدول الأقل دخلاً، والدول المنكوبة والمتضررة، واللاجئين والمتضررين، ولم تأل جهداً في تقديم المساعدات التنموية والإنسانية التي شملت الصحة والتعليم والإيواء وتوفير المواد الغذائية والمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي، استفاد منها قرابة

(٤٢) مليون شخص من اللاجئين والنازحين خارج المملكة، الذين تستضيفهم المملكة داخلها. وكان من أبرز الجهات التي قدمت تلك المساعدات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وفي الختام أشكر المواطنين والمقيمين على تجاوزهم للتعليمات والإجراءات، كما أشكر العاملين في فرق مواجهة جائحة كورونا، والشكر موصول لأبنائي الجنود البواسل في جميع القطاعات، وفي الحد الجنوبي

وفق الله الجميع لما فيه خير بلادنا الغالية المملكة العربية السعودية، وأشكر لكم جهودكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

[المصدر ١: الرابط](#)

[المصدر ٢: الرابط](#)

\*\*\*\*\*







# محددات الاستراتيجية السعودية بين عامي 2015 – 2024م



السنة الثالثة / الدورة الثامنة ١٤٤٤ - ١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٢ م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه وصحابته أجمعين.

**الإخوة والأخوات أعضاء مجلس الشورى:**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرنا أن نفتح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى لعام ١٤٤٤ هـ، سائلين  
المولى عز وجل أن يمدنا جميعا بعونه وتوفيقه

**أيها الأخوة والأخوات:**

إن دستور المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهو يعزز  
مبدأ الشورى، كما قال تعالى في كتابه الحكيم (وشاورهم في الأمر)، وتتخذ من هذا قولاً فصلاً،  
وعملاً في سياساتها وتحقيقاً لمستهدفاتها وبرامجها وقراراتها، وستظل متمسكة بهذا المبدأ

هذه الدولة منذ تأسيسها عام ١٧٢٧ م، وتوحيدها على يدي جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله،  
منذ ما يزيد على تسعين عاماً، أرسى ركائز السلم والاستقرار وتحقيق العدل، ولا يسعنا إلا أن  
نحمد الله عز وجل على ما أسبغ على بلادنا من نعم كثيرة، وما بلغته بين الأمم من مكانة عليا  
ورفيعة نفتخر بها جميعاً قياداً وشعباً



سجل لنا التاريخ الحديث أعظم وأنجح وحدة جمعت الشتات، وأرست الأمن والاستقرار، ووجهت المقاصد إلى بناء دولة عصرية دستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، أساسها المواطن، وعمادها التنمية، وهدفها الازدهار، وصناعة مستقبل أفضل للوطن وأبنائه وبناته

ولقد شرف الله هذه البلاد بخدمة الحرمين الشريفين، وحرصت منذ تأسيسها على الاضطلاع بواجباتها بكل ما يخدم الإسلام والمسلمين، والعمل على إنجاز المشروعات التي تضمن التيسير والسلامة في المسجد الحرام والمسجد النبوي والمشاعر المقدسة، ومكنت في موسم حج العام الماضي، مليون حاج من داخل المملكة وخارجها، من أداء نسكهم وأتاحت العمرة لجميع القادمين بأنواع التأشيرات، وذلك نتيجة للنجاح الكبير الذي حققته في مواجهة جائحة كورونا، وبذلت في سبيله جل إمكاناتها وطاقاتها؛ تجسيدا لدورها الريادي في العالم

وتماشيا مع خطط رفع الطاقة الاستيعابية لاستضافة ٣٠ مليون معتمر بحلول عام ٢٠٣٠، تم إطلاق أعمال البنية التحتية والمخطط العام لمشروع «رؤى المدينة»، في المنطقة الواقعة شرق المسجد النبوي، والعمل جار على استكمال التوسعة السعودية الثالثة في المسجد الحرام، إضافة إلى العديد من المشروعات التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، وسنبذل كل ما في وسعنا لمواصلة الجهود - بإذن الله - من أجل استمرار توفير سبل الراحة والتيسير لقاصدي الحرمين الشريفين وفق أعلى المعايير العالمية

### أهمها الأخوة والأخوات:

تشهد دولتكم حراكا تنمويا شاملا ومستداما وهي تسير في المرحلة الثانية من رؤية المملكة ٢٠٣٠، مستهدفة تطوير القطاعات الواعدة والجديدة ودعم المحتوى المحلي، وتسهيل بيئة الأعمال، وتمكين المواطن وإشراك القطاع الخاص بشكل أكبر وزيادة فاعلية التنفيذ لتحقيق المزيد من النجاح والتقدم، وتلبية تطلعات وطموحات وطننا الغالي، حيث تم إطلاق جملة من الاستراتيجيات الوطنية والبرامج؛ بهدف تعزيز تنمية البنية التحتية في القطاعات الحيوية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وأيضا تأسيس صندوق البنية التحتية الذي سيسهم بشكل كبير في دعم مشاريع البنية التحتية في القطاعات الحيوية كالنقل والمياه والطاقة والصحة والتعليم والاتصالات والبنية الرقمية، بقيمة إجمالية تصل إلى ٢٠٠ مليار ريال على مدى السنوات العشر المقبلة، - بمشيئة الله - واستراتيجية صندوق التنمية الوطني الهادفة إلى تحفيز مساهمة القطاع الخاص بما يزيد على ثلاثة أضعاف من التأثير التنموي والإسهام في نمو الناتج المحلي بضع أكثر

من ٥٧٠ مليار ريال، ومضاعفة حصة الإنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي بثلاثة أضعاف ليصل إلى ٦٠٥ مليارات ريال، إضافة إلى توفير فرص العمل بالمملكة وذلك ضمن استراتيجية الصندوق بحلول عام ٢٠٣٠.

ويأتي من ذلك ما أعلن عنه من استراتيجيات شملت استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث والاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية، واستراتيجية تطوير منطقة عسير بهدف تحويلها إلى وجهة سياحية عالمية طوال العام، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، وكذلك التطلعات والأولويات الوطنية لقطاع البحث والتطوير والابتكار للعقدين المقبلين بما يعزز من تنافسية وريادة المملكة عالمياً، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وإطلاق بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو وسد الفجوة التمويلية، والاستراتيجية الوطنية للمياه التي تضمنت تخصيص (١٠٥) مليارات ريال لمشروعات مائة منظومة البيئة والمياه والزراعة، والاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي

### الأخوة والأخوات:

إن المشروعات الفريدة التي تتحقق في بلادنا تأتي في ضوء تطوير ما لدينا من مقومات اقتصادية وثقافية، وكما أعلن سمو ولي العهد أن مشاريعنا ذات طابع سعودي ومن ذلك (مشروع تطوير العلا، ومشروع بوابة الدرعية، ومشروع القدية، ومشروع أمالا، ومدينة نيوم، ومشروع البحر الأحمر، ومشروع «ذا لاين»، ومشروعات وسط المدينة لعدد من المدن)، بالإضافة إلى المدن الثقافية والترفيهية، فهي مشروعات إبداعية غير مكررة، وتصنع في مجملها بصمة تاريخية ثقافية اجتماعية، ومقومات سياحية كبرى في هذا الوطن العزيز، وتقدم خيارات متنوعة وفق مستهدفات الرؤية الاقتصادية وثقافياً واجتماعياً، وتسهم في تعزيز وحماية تاريخ التراث السعودي الحضاري، لتنعكس على جودة حياة المواطن

إن النهج التنموي في المملكة يستهدف صنع نهضة شاملة ومستدامة، محوراً وهدفها الإنسان الذي سيدير تنمية الحاضر، ويصنع تنمية المستقبل بالمعرفة، حيث أصدر العديد من التشريعات والتعديلات على الأنظمة واللوائح التنفيذية، ووفرت دولتكُم الممكنات التي تعزز الكرامة للمواطن وتعمل على تحقيق أقصى المنافع له، وتصون حياته وتحفظ له سبل العيش الكريم، وتهيئة الحماية والرعاية الاجتماعية، ودعم أنظمة التطوير والاستقرار الاجتماعي له



كما سجلت المملكة مراكز سباق، وحققت تقدماً عالمياً في عدد من المجالات، أبرزها الصادرات غير النفطية، وأعلى نسبة نمو بين جميع اقتصادات العالم، وتسجيل ثاني أفضل أداء من بين 63 دولة، وكذلك في الأمن السيبراني، والسوق المالية، وجودة الأبحاث العلمية ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالتعليم والبحث والابتكار، والتنمية البشرية والمراجعة والمحاسبة في الأعمال التجارية، وهذا يعكس ما توليه الدولة من اهتمام ودعم غير محدودين، وتوفير لكل الممكنات وإكساب تلك القطاعات وغيرها، دفعة قوية في طريق الريادة العالمية، ومواصلة تحقيق القفزات النوعية في التنافسية والمؤشرات الدولية

لقد أسعدنا ما حققه أبنائنا الطلبة الموهوبون والموهوبات في مسابقة (آيسف 2022) من جوائز، والتقدم في 16 مؤشراً من مؤشرات التنافسية العالمية في مجال التعليم، وهو ما يعكس الجهود المبذولة للارتقاء بجودة هذا القطاع بوصفه ركيزة أساسية تتحقق بها التطلعات نحو التقدم والريادة، بما يواكب أفضل الممارسات العالمية الناجحة، ومستهدفات التنمية الوطنية وبرنامج تنمية القدرات البشرية

### أهم الأخوة والأخوات:

إن من أهم المستهدفات التي توليها الدولة الاهتمام والمتابعة صون الأمن وتعزيزه بمفهومه الشامل، لتوفير أسباب الطمأنينة والأمان، لينعم به كل من يعيش على هذه الأرض الطيبة، ولحماية المكتسبات ومواجهة مختلف التحديات والتهديدات، ومكافحة أشكال الجريمة والإرهاب كافة. إضافة إلى قطاعات الإسكان والصحة والعمل، ونحرص على دعم الخطط والبرامج التي تسهم بإيجاد الحلول للتحديات أمامها، ومنها رفع نسبة التملك السكني للأسر السعودية إلى 70٪ بحلول 2030 بمشيئة الله، وحصول المواطنين والمواطنات على خدمة ورعاية صحية متميزتين، عبر منظومة متكاملة تعين على تحسين مستوى صحة وجودة حياة الأفراد والمجتمع، وكذلك زيادة مشاركة الكوادر الوطنية في سوق العمل السعودي وفتح مزيد من فرص العمل أمام أبناء وبنات وطننا العزيز

وقد حظيت المرأة السعودية باهتمام ورعاية لتؤدي دورها في التنمية والبناء والتطوير، من خلال تطوير قدراتها وبلورة دورها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وصولاً إلى تسنم مراكز قيادية ورفيعة في الجهات الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية

إن عالم الفضاء قد أولته المملكة قدرا من اهتمامها لتعزيز دورها في عالم الفضاء وصناعة تقنياته، وخلال هذا العام تم إطلاق برنامج المملكة لرواد الفضاء عبر رؤية المملكة ٢٠٣٠، الذي يهدف لتأهيل كوادر وطنية متمرسة للقيام برحلات فضائية طويلة وقصيرة المدى، كما سيتم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للفضاء، والتي تشمل برامج الفضاء بالمملكة وأهدافها في خدمة الإنسانية لقد جاء انتخاب المملكة عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعضوا في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، ليرجم جزءا من الدور المؤثر للمملكة في المنظمات الدولية، وما تحظى به من تقدير على المستوى العالمي

### أمها الأخوة والأخوات:

تسعى المملكة حثيثا نحو ضمان مناعة ركائز عالم الطاقة الثلاث مجتمعة وهي، (أمن إمدادات الطاقة الضرورية، والتنمية الاقتصادية المستمرة من خلال توفير مصادر طاقة موثوقة، ومواجهة التغير المناخي)، وتعمل بلادنا جاهدة ضمن استراتيجيتها للطاقة، على دعم استقرار وتوازن أسواق النفط العالمية، بوصف البترول عنصرا مهما في دعم نمو الاقتصاد العالمي، ويتجلى ذلك في دورها المحوري في تأسيس واستمرار اتفاق مجموعة (أوبك بلس) نتيجة مبادراتها لتسريع استقرار الأسواق واستدامة إمداداتها. وكذلك حرص المملكة على تنمية واستثمار جميع موارد الطاقة التي تتمتع بها لقد جاء اكتشاف عدد من حقول الغاز الطبيعي في بعض مناطق المملكة، ومنها (حقل شدون في المنطقة الوسطى، وحقلا شهاب والشرفة في الربع الخالي، وحقلا أم خنصر، وسمنة للغاز الطبيعي غير التقليدي في منطقتي الحدود الشمالية والشرقية)، ليضيف نعمة من نعم الله على هذه البلاد، ويعزز المخزون من الثروات والموارد، بما يدعم المكانة الرائدة للمملكة في قطاع الطاقة العالمي، ويسهم في التنوع الاقتصادي والأثر المالي الإيجابي على المدى الطويل بإذن الله

تمضي بلادنا بخطى متسارعة نحو مواجهة التحديات البيئية وفي مقدمتها التغير المناخي، مستهدفة الحياد الصفري للانبعاثات، وإطلاق وتبني حزمة من المبادرات التي ستسهم - بمشيئة الله - في تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار (٢٧٨) مليون طن بشكل سنوي، بحلول عام ٢٠٣٠، إضافة إلى الوصول بالطاقة المتجددة لحصة ٥٠٪ من الطاقة الإنتاجية لمزيج الكهرباء، ومبادرة البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة، وبناء واحد من أكبر مراكز العالم في إنتاج الهيدروجين الأخضر في مدينة نيوم، واستثمارات بقيمة ٧٠٠ مليار ريال للإسهام في تنمية الاقتصاد الأخضر، وإيجاد فرص عمل

نوعية واستثمارية للقطاع الخاص، وترسيخا لدور المملكة الريادي عالميا في مجال الاستدامة، أطلقت المملكة مبادرتي (السعودية الخضراء)، و(الشرق الأوسط الأخضر)، داعمة بذلك الجهود الوطنية والإقليمية بهذا الشأن، وطرحت مبادرات نوعية لحماية البيئة وتعزيز التشجير المستدام، وهذا إدراك منها لأهمية التعامل مع تحديات التغير المناخي وضرورة معالجة آثاره السلبية تحقيقا لأهداف اتفاقية باريس، من خلال تبني نهج متوازن وذلك بالانتقال المتدرج والمسؤول نحو نظم ومصادر طاقة متنوعة وأكثر ديمومة تأخذ بالاعتبار ظروف وأولويات كل دولة

### أيها الإخوة والأخوات:

إن اهتمامنا بمكافحة الفساد والمضي بالتعاون في هذا الشأن على المستويين المحلي والدولي، إدراك تام منا بأن الفساد يمثل العدو الأول للتنمية والازدهار، إذ لا يمكن مكافحته دون تعاون دولي وثيق، ونعمل في ذلك ضمن الاتفاقية العربية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لدرء مخاطره وآثاره المدمرة، بما يخدم المصالح المشتركة ويحد من الملاذات الآمنة للفسادين

دعمت المملكة قطاع السياحة، ودعت الدول المانحة لتمويل الصندوق الدولي المخصص لدعم قطاع السياحة؛ كونها محركا أساسيا في دفع عجلة النمو الاقتصادي والثقافي ودعم المجتمعات، حيث حققت المملكة وفقا لمؤشر تطوير السفر والسياحة (TTDI) الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي إنجازا جديدا بتسجيلها المركز ٣٣ متقدمة ١٠ مراكز دفعة واحدة عن العام ٢٠١٩.

إن تأكيد صندوق النقد الدولي متانة اقتصاد المملكة ووضعها المالي وإيجابية الآفاق الاقتصادية لها على المدى القريب والمتوسط، إضافة إلى قوة مركزها الاقتصادي الخارجي، ليعكس ذلك جانبا من جهود الدولة وإصلاحاتها الاقتصادية من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠ نحو تحسين بيئة الأعمال وتبسيط القواعد التنظيمية، ورقمنة العمليات الحكومية، والعمل على مجموعة واسعة من المشروعات في قطاعات مختلفة

ومع استمرار الاقتصاد السعودي بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وعلى الرغم من الارتفاعات الكبيرة لمستويات التضخم عالميا؛ استطاعت المملكة - بفضل الله - ثم سياستها النقدية والمالية والاقتصادية، الحد من آثار التضخم وتسجيل معدلات تعد من الأقل عالميا، فيما واصل معدل البطالة بالانخفاض في الربع الثاني، مقارنة مع الربع الأول ٢٠٢٢م، ليصل إلى (٩,٧٪)، حيث انخفض معدل البطالة للسعوديين الذكور إلى نسبة (٤,٧٪) مقارنة بـ (٥,١٪)، وللسعوديات إلى

نسبة (١٩,٣٪) مقارنة بـ (٢٠,٢٪)، تماشياً مع خطط الوصول إلى المعدل المستهدف (٧٪) في ٢٠٣٠ بمشيئة الله

وتعكس التقديرات الإيجابية لوكالات التصنيف الائتماني عن اقتصاد المملكة، فاعلية الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج الاستدامة المالية، حيث حققت الجهات الحكومية في هذا الإطار أثراً مالياً يزيد على ٥٤٠ مليار ريال خلال السنوات الماضية، وتم توجيهها إلى مصروفات ذات أولوية

إن مستهدفات الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٣ م تأتي استكمالاً لمسيرة العمل على تعزيز وتقوية الموقف المالي للمملكة، والمحافظة على معدلات إيجابية مرتفعة للنمو الاقتصادي، والاستمرار في تمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية، وتنفيذ مشروعات وبرامج (رؤية المملكة ٢٠٣٠)

### الأخوة والأخوات:

إن مكانة المملكة ودورها المحوري على الصعيدين السياسي والاقتصادي وموقعها الاستراتيجي، جعلتها دائماً في قلب العالم، مواكبة لمستجداته، ومساهمة في مواجهة تحدياته، ومستثمرة لفرصه ومجالاته؛ بما يحقق مصالحها ومصالح أشقائها وأصدقائها ويخدم الإنسانية جمعاء

وحرصاً على تعزيز علاقات المملكة مع دول العالم، فقد قام سمو ولي العهد بزيارات رسمية لعدد من الدول الشقيقة والصديقة، كما استقبلت بلادكم زعماء من دول العالم وكبار مسؤوليها، وأثمرت هذه الزيارات توقيع اتفاقيات مهمة ستسهم - بإذن الله تعالى - في خدمة المصالح المشتركة

نتطلع لتحقيق المزيد من الارتقاء بالعمل الخليجي المشترك بما يعزز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية على جميع الأصعدة، ونؤكد أهمية استكمال بناء تكتل اقتصادي مزدهر، ومنظومتي الدفاع والأمن المشترك، بما يدفع بدور هذه الدول على المستويين الإقليمي والدولي من خلال توحيد المواقف السياسية وتطوير الشراكات مع المجتمع الدولي

وقد عكست قمة جدة للأمن والتنمية التي عقدت بمشاركة الولايات المتحدة وقادة تسع دول عربية، التأكيد المشترك على أهمية العمل الجماعي لبناء مستقبل أفضل للمنطقة ودولها وشعوبها، وتكثيف التعاون في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام استقلالها وسلامتها وأراضيها واحترام قيم المجتمعات وثقافتها



كانت المملكة العربية السعودية ولا تزال وسيطة للسلام ومنازة للإنسانية للعالم قاطبة، لمكانتها الرفيعة بين الأمم ودورها المحوري في السياسة الدولية، وريادتها في دعم كل ما فيه خير للبشرية. وتبرز في هذا السياق جهود سمو ولي العهد في تبني المبادرات الإنسانية تجاه الأزمة الروسية - الأوكرانية، ونجاح وساطته بالإفراج عن أسرى من عدة جنسيات، ونقلهم من روسيا إلى المملكة وعودتهم إلى بلدانهم

وانطلاقاً من دورها الإنساني والريادي واستشعاراً لمسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي، فإن المملكة ملتزمة في مساعدة الدول الأكثر احتياجاً، والدول المتضررة من الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية. وهي أكبر دولة مانحة للمساعدات الإنسانية والتنمية على المستويين العربي والإسلامي، وإحدى أكبر ثلاث دول مانحة على المستوى الدولي

نعمل جنباً إلى جنب مع شركائنا الدوليين لتخفيف وطأة الآثار السلبية للنزاعات المسلحة وانعكاساتها المؤلمة على الأمن الغذائي، وتعطيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، خاصة هدف القضاء على الجوع، وتؤكد المملكة أهمية السعي لتسهيل تصدير الحبوب والمواد الغذائية؛ لأن استمرار ارتفاع أسعار الغذاء سيدفع الكثير إلى مواجهة خطر المجاعة، ولبلادنا إسهامات كبيرة في هذا الجانب، فقد بلغ إجمالي مساعدات المملكة في مجال الأمن الغذائي والزراعي ما يقارب مليارين و٨٩٠ مليون دولار أمريكي، كما أعلنت المملكة مع أشقائها بالمنطقة عن تخصيص ١٠ مليارات دولار لهذا الغرض عبر تنسيق وتوحيد جهود ١٠ صناديق تنموية وطنية وإقليمية

تستشعر المملكة دورها بين دول وشعوب العالم، وتعمل من خلال علاقاتها الثنائية ومن خلال المنظمات والمجموعات الدولية على تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات في عالمنا، ودعم العمل الدولي متعدد الأطراف في إطار مبادئ الأمم المتحدة وصولاً إلى عالم أكثر سلمية وعدالة، وتحقيق مستقبل واعد للشعوب والأجيال القادمة، وفي ظل ما يشهده العالم من حروب وصراعات تؤكد المملكة ضرورة العودة لصوت العقل والحكمة وتفعيل قنوات الحوار والتفاوض والحلول السلمية بما يوقف القتال ويحمي المدنيين ويوفر فرص السلام والأمن والنماء للجميع، كما تؤكد موقفها الداعم لكافة الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي يؤدي إلى إنهاء الأزمة الروسية - الأوكرانية، ووقف العمليات العسكرية بما يحقق حماية الأرواح والممتلكات ويحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي

إن أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها يتطلب الإسراع في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وإقامة دولة فلسطين مستقلة على حدود ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، وتدين المملكة جميع الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين، وتدعو لوقفها الفوري الكامل

وفي اليمن، نأمل أن تؤدي الهدنة التي ترعاها الأمم المتحدة تماشياً مع مبادرة المملكة لإنهاء الأزمة في اليمن، للوصول إلى حل سياسي شامل وتحقيق السلام المستدام بين الأشقاء في اليمن، ونؤكد حرص المملكة ودعمها لمجلس القيادة الرئاسي اليمني بما يحقق لليمن وشعبه الشقيق الأمن والاستقرار، ونجدد موقفنا الراسخ والداعم لكل ما يسهم بوقف إطلاق النار بشكل دائم، وبدء العملية السياسية بين الحكومة اليمنية والحوثيين؛ بما يحفظ لليمن سيادته ووحدته وسلامة أراضيه، وضرورة وقف الانتهاكات الاستفزازية الحوثية المسلحة داخل اليمن

إن أمن العراق واستقراره ركيزة أساسية لأمن المنطقة واستقرارها، وتؤكد المملكة دعمها لأمنه واستقراره ونمائه ووحدته وأراضيه، وهويته العربية ونسيجها الاجتماعي، وتطوير أوجه التعاون ثنائياً وجماعياً، ومساندته في مواجهة الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة

ونجدد دعمنا للشعب السوداني الشقيق، ولكل جهد يسهم ويشجع الحوار بين القوى السياسية والأطراف السودانية والحفاظ على تماسك الدولة ومؤسساتها، ومساندة السودان في مواجهة التحديات الاقتصادية

وفيما يتصل بالشأن السوري، فإننا نؤكد ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن بما يحفظ سيادة سوريا واستقرارها وعروبته، ونشدد على أهمية منع تجدد العنف، والحفاظ على اتفاقات وقف إطلاق النار، وإيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين السوريين

وفي لبنان فنؤكد ضرورة تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية شاملة تقود إلى تجاوز أزمته، وأهمية بسط سلطة حكومته على جميع الأراضي اللبنانية لضبط أمنه والتصدي لعمليات تهريب المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تنطلق منها مهددة لأمن المنطقة واستقرارها

كما تدعم المملكة وقف إطلاق النار الكامل في ليبيا، والدعوة الليبية إلى المغادرة التامة للقوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة دون إبطاء، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٥٧٠ الصادر عام

٢٠٢١م

وتؤكد بلادنا ضرورة مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية لأفغانستان، والحرص على دعم أمنها وعدم تحويلها إلى منطلق للعمليات الإرهابية أو مقرا للإرهابيين

إن استتباب السلم والأمن الدوليين لا يتحقق من خلال سباق التسلح أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بل من خلال التعاون بين الدول لتحقيق التنمية والتقدم، ومن هنا نحث المجتمع الدولي على تكثيف ومضاعفة الجهود في سبيل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وضمان خلو منطقة الشرق الأوسط منها، كما ندعو إيران للوفاء عاجلا بالتزاماتها النووية، والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتخاذ خطوات جديدة لبناء الثقة بينها وبين جيرانها والمجتمع الدولي

وفي الختام، أشكر جميع العاملين في أجهزة الدولة الذين يخدمون وطنهم بكل إخلاص، والمتفانين في إنجاز مستهدفات رؤية المملكة بما يحقق للوطن الرفعة والتقدم، ويدفع به إلى المراتب العليا عالميا

وكذلك الشكر لمنسوبي القطاعات الأمنية والعسكرية كافة، وللجنود الأبطال المرابطين على الحدود، سائلا المولى عز وجل أن يتقبل من قضوا في سبيل حماية الوطن ومقدراته ومكتسباته في عداد الشهداء، كما أشكر مجلس الشورى على جهوده وما يقدمه من أعمال ضمن اختصاصاته، راجيا من الله أن يوفقنا جميعا لما يحبه ويرضاه، إنه سميع مجيب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

[المصدر ١: الرابط](#)

[المصدر ٢: الرابط](#)







# محددات الاستراتيجية السعودية بين عامي 2015 – 2024م





السنة الرابعة / الدورة الثامنة ١٤٤٥ - ١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٣ م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في محكم التنزيل: (وأمرهم شورى بينهم)، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

**الإخوة والأخوات رئيس وأعضاء مجلس الشورى:**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بعون الله وتوفيقه نفتح أعمال السنة الرابعة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، وندعو الله أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يوفق المجلس لمواصلة مسيرته المباركة، وسعيه الحثيث للوصول إلى الأهداف المنشودة منه على الوجه الذي يرضي المولى عز وجل، وأن يحقق ما نصبوا إليه من آمال وتطلعات

وإننا إذ نحمد الله عز وجل على ما تحقق من إنجازات تنموية ضخمة على مختلف الأصعدة، في السنة الماضية خصوصا، والعقود السابقة عموما، لنتطلع إلى تحقيق المزيد منها بما يعود بالنفع والفائدة والأثر العظيم على الوطن والمواطنين والمقيمين، وأن نحافظ على هذه المكتسبات من أجل هذا الجيل والأجيال القادمة

لقد من الله علينا في هذه البلاد المباركة بنعم كثيرة تستوجب الشكر، أهمها نعمة التوحيد والإيمان واجتماع الكلمة ووحدة الصف، وقد بذل الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - ورجاله المخلصون الغالي والنفيس؛ لتوحيد وطن يعم الأمن والأمان ويخدم فيه ضيوف الرحمن

لقد شرف الله هذه البلاد بخدمة الحرمين الشريفين، فسخرت كل جهودها لخدمتها، وحرصت منذ تأسيسها على الاضطلاع بواجباتها بكل ما يخدم الإسلام والمسلمين، وتوفير كل ما من شأنه التيسير على ضيوف الرحمن

وحرصا على تيسير أداء مناسك الحج والعمرة لأكثر عدد ممكن من الحجاج والمعتمرين في الموسم الماضي، أعلن عن عودة الإعداد إلى ما كانت عليه قبل جائحة كورونا، وقد أدى أكثر من ١,٨٠٠,٠٠٠ مليون وثمانمئة ألف حاج مناسك الحج العام الماضي، إضافة إلى إعلان تجاوز الجائحة بعد أن عملت الدولة بأعلى مستويات المسؤولية والجدية والابتكار في مواجهتها، مع حرصنا على ضمان استمرارية الأعمال وتوافر كامل السلع والخدمات دون انقطاع، لتصبح المملكة نموذجا عالميا في التعامل مع الجوائح الصحية

وتم بفضل الله تحقيق أعلى رقم في أعداد المعتمرين، حيث تجاوز (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين معتمر خلال السنة المنصرمة، أسهم في ذلك تيسير الإجراءات، وأنظمة التأشيرات المتطورة، ورقمنتها في منصة موحدة بعدة لغات، وهذا من نتائج العمل المؤسسي المنبثق من برنامج خدمة ضيوف الرحمن، أحد برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠.

### أهمها الإخوة والأخوات:

إن بلادكم ماضية في نهضتها التنموية وفق رؤية ٢٠٣٠ وبرامجها الطموحة، التي ستبقي المملكة بتوفيق الله في تقدم مستمر، وستحقق للمواطنين سبل الحياة الكريمة، مع الاستمرار في إصدار الأنظمة والقرارات بما يتواءم مع متطلبات المرحلة، وبما يتسق مع شريعة الإسلام السمحة وثوابتنا وتقاليدنا، ومن ذلك صدور نظام المعاملات المدنية (وهو ثالث نظام من الأنظمة الأربعة التي أعلنها سمو رئيس مجلس الوزراء، بعد صدور نظام الأحوال الشخصية، ونظام الإثبات؛ الهادفة لتطوير البيئة التشريعية والمرفق العدلي بما يكفل زيادة كفاءة الأنظمة، وحماية الحقوق، وتعزيز الشفافية)، وصدور نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ليشمل مختلف متطلبات الحياة، ويكون أساسا يمكنهم من الحصول على مزيد من الحقوق والخدمات في مختلف القطاعات

وللارتقاء بالقطاع الصحي في المملكة، تمت الموافقة على إنشاء المعهد الوطني لأبحاث الصحة، ليكون داعما للباحثين، والكفاءات المتميزة في مجال الأبحاث الانتقالية، والتجارب السريرية

وقد حققت دولتكم الريادة العالمية في فصل التوائم السيامية، حيث أشرف البرنامج السعودي لفصل التوائم السيامية على ١٣٣ حالة من ٢٤ دولة منذ عام ١٩٩٠م

ويحظى قطاع التعليم باهتمامنا البالغ، فهو إحدى الركائز الأساسية لرؤية المملكة، ونسعى جاهدين لتطوير مهارات أبنائنا وبناتنا وقدراتهم، وبناء أجيال تتمتع بمعارف ومهارات عالية وقادرة على المنافسة عالمياً، وتهيئة البيئة التعليمية المناسبة والفاعلة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، وقد نتج عن ذلك التقدم في المؤشرات المتعلقة بالتعليم والبحث والابتكار ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية ٢٠٢٢.

وقد سرنا ما حققه أبنائنا الطلبة الموهوبون والموهوبات في المسابقات العلمية الدولية المختلفة من جوائز. كما سرنا فوز المملكة باستضافة معرض إكسبو ٢٠٣٠ الذي جاء نتيجة للجهود الطموحة والمستمرة منذ الإعلان عن تقدم المملكة بطلب الاستضافة، وهذا الفوز تأكيد لدور المملكة الريادي، ولثقة الدولية بإمكاناتها، وأنها الوجهة المثالية لاستضافة المحافل العالمية

إن صدور نظام صندوق التنمية صندوق الزراعة يؤكد استمرار دعم القطاع الزراعي، وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية طويل الأجل، وزيادة مدتها للمشاريع الاستراتيجية، وكذلك صدور نظام المساهمات العقارية الذي يأتي امتداداً لمنظومة التشريعات العقارية، الهادفة إلى تطوير البيئة التنظيمية للقطاع العقاري، ومواكبة النمو الاقتصادي والاستثماري في المملكة

وامتداداً لحزمة المبادرات المستمرة وفق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل، أطلق سمو رئيس مجلس الوزراء المخطط العام للمراكز اللوجستية، من أجل تطوير البنية التحتية للقطاع اللوجستي، وتنويع الاقتصاد المحلي، وتعزيز مكانة المملكة بصفقتها وجهة استثمارية رائدة، ومركزاً لوجستياً عالمياً

ولقد تقدمت المملكة ١٧ مرتبة في المؤشر اللوجستي العالمي الصادر عن البنك الدولي، لتصل إلى المرتبة الـ (٣٨) من ١٦٠ دولة، وذلك بعد تحقيقها قفزات واسعة في كفاءة الأداء

واستكمالاً للمرحلة التطويرية التي تعيشها البلاد، تم إطلاق العديد من الاستراتيجيات والمخططات والمشروعات والشركات الرائدة ومن ذلك: (الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، والاستراتيجية الجديدة لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية «كاوست»، والمخطط العام لمطار الملك سلمان الدولي، والمخطط العام لمطار أبها الدولي الجديد، ومشروع وارفة، ومشروع مرافي، ومشروع «قمم

السودة»، ومشروع تطوير «ليجا» في نيوم، وشركة مشاريع الترفيه السعودية «س ف ن»، وشركة تطوير المربع الجديد، وشركة طيران الرياض)

وحرصا على رفع نسبة التملك السكني للمواطنين، تم توفير العديد من الحلول والخيارات السكنية المتنوعة، التي أسهمت في رفع نسبة التملك للأسر السعودية إلى أكثر من ٦٠٪ في عام ٢٠٢٢م، وسنستمر - بإذن الله - في توجهاتنا بتوفير السكن الملائم للمواطنين وزيادة نسبة تملكهم للمساكن وتولي المملكة القطاع الثقافي اهتماما كبيرا؛ لكونه ركيزة أساسية في رؤيتها الطموحة، ونتج عن ذلك إعلان لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، اعتماد المملكة - بالإجماع - رئيسا للجنة التراث العالمي

وشهد القطاع الرياضي قفزة عالية وتغييرا جذريا، حيث أطلق سمو رئيس مجلس الوزراء مشروع الاستثمار والتخصيص للأندية الرياضية، تحقيقا لمستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، الهادفة إلى بناء قطاع رياضي فعال، من خلال تحفيز القطاع الخاص وتمكينه من الإسهام في تنمية القطاع الرياضي، بما يحقق التميز المنشود للانتخبات الوطنية والأندية الرياضية والممارسين على الأصعدة كافة

ونتج عن الدعم غير المحدود الذي يحظى به القطاع الرياضي؛ الإجماع غير المسبوق في نسبة تأييد الملف السعودي لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤ من قبل الاتحادات الإقليمية والدولية، مما أسهم في دعم ملف استضافة المملكة، بالإضافة إلى توافر البنية المهيأة، والإمكانات اللازمة التي مكنت المملكة من استضافة أعرق البطولات العالمية مثل: «فورمولا ١»، و«رالي داكار»

ولتعزيز المحتوى الإعلامي المنتج محليا، تمت الموافقة على التنظيم الجديد «للهيئة العامة لتنظيم الإعلام»؛ ليكون داعما للنشاط الاقتصادي للمملكة في مختلف مجالات الإعلام، ويوفر وظائف متنوعة وفرص عمل كبيرة، عبر تهيئة البيئة الاستثمارية لتمكين الشركات الوطنية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب اعتماد أحدث التوجهات، وأفضل الممارسات المعتمدة إقليميا ودوليا في مجال الإعلام بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠م، من خلال تنويع مصادر الاقتصاد الوطني

ولقد حققت بلادكم ولله الحمد مراكز متقدمة في عدد من المجالات، حيث أحرزت تقدما في أكثر من ٥٠٪ من مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة



وواصلت دولتكم إنجازاتها في مجال السياحة بتحقيقها نمواً بنسبة ٦٤٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣م، ويمثل ذلك أعلى أداء ربعي تاريخياً، إضافة إلى حصولها على المركز الثاني عالمياً في معدل نمو عدد السياح الوافدين

وحققت بلادكم إنجازاً علمياً تمثل في إرسال رائدي فضاء إلى محطة الفضاء الدولية، حيث أسهمت تلك الرحلة العلمية في تعزيز مكانة المملكة عالمياً في مجال استكشاف الفضاء وخدمة البشرية، وسعيها منا لدعم قطاع الفضاء تمت الموافقة على الترتيبات التنظيمية لتحويل الهيئة السعودية للفضاء إلى وكالة الفضاء السعودية؛ لتكون نقلة نوعية من حيث التركيز على صناعة سوق الفضاء وتحفيز البحث والابتكار فيه

ويحظى شبابنا برعايتنا، لكونهم الأيدي التي تبني حاضر المملكة ومستقبلها، والأساس في بناء وتنفيذ أي خطة تنموية؛ ومما أسعدنا كثيراً رؤية العديد منهم يتسلمون مناصب قيادية في مختلف القطاعات ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى الدولي

ولقد نالت المرأة السعودية نصيبها من فرص التمكين والبناء حتى أصبحت شريكا مهماً وفاعلاً في النهضة التنموية التي تعيشها المملكة في مختلف المجالات، وتبوأَت مراكز قيادية ورفيعة في القطاعين الحكومي والخاص وفي المنظمات الإقليمية والدولية

### أيها الإخوة والأخوات:

تمضي المملكة قدماً على طريق التنمية والتحديث والتطوير المستمر، وتسير بخطى ثابتة وفق رؤية ٢٠٣٠، التي جاءت لتعزز هذا المسار التنموي من خلال تنوع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل واستثمار الطاقات والثروات المتوافرة، والإمكانيات المختلفة المتاحة بما يضمن استمرار بلادكم في هذا المستوى الذي يباهي ما وصلت إليه الدول المتقدمة

إن مسيرة التحول الاقتصادي التي تبناها دولتكم مستمرة، وأن ما تحقق من نتائج إيجابية حتى الآن يبشر بمزيد من النجاحات في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وتقوية المركز المالي للمملكة بما يضمن الاستدامة المالية نحو اقتصاد مزدهر، إن المواطن عماد التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، فهو ركيزة أساسية في النهضة التنموية، ويسهم إسهاماً مباشراً في تحقيق الإنجازات في مختلف المجالات والقطاعات الواعدة

تواصل بلادكم جهودها في تعزيز منظومة الدعم والحماية الاجتماعية للمواطنين، لما تشكله من أهمية في توفير مستوى معيشي كريم، وتعزيز جودة حياتهم وزيادة فرص التوظيف وتحسين مستوى الدخل، وتطوير البنى التحتية للمدن وتوفير جميع الخدمات وفق أعلى المستويات

وحرصاً منا على تخفيف الأعباء عن المواطنين والمواطنات، وتحسين معيشتهم في ظل المتغيرات الاقتصادية، صدرت الموافقة على زيادة الحد الأدنى الأساسي لاحتساب المعاش لمستحقي الضمان الاجتماعي، واستمرار العمل ببرنامج حساب المواطن، واستمرار فتح التسجيل والدعم المالي الإضافي للمستفيدين من برنامج حساب المواطن لمدة ثلاثة أشهر حتى شهر ديسمبر ٢٠٢٣ م

واستكمالاً للتنمية الاقتصادية التي يعيشها الوطن، تم إطلاق أربع مناطق اقتصادية خاصة، لتنويع الاقتصاد السعودي وتحسين البيئة الاستثمارية، بما يعزز مكانة المملكة بصفتها وجهة استثمارية عالمية رائدة

إن عضوية المملكة في مجموعة (العشرين) الدولية التي تضم أقوى ٢٠ اقتصاداً حول العالم، تشكل زيادة في الدور المؤثر الذي تقوم به في الاقتصاد العالمي، لكونها قائمة على قاعدة اقتصادية صناعية صلبة، وبيئة آمنة للاستثمارات من مختلف دول العالم، وكان لمبادراتها المختلفة دور بارز ومؤثر في كثير من القطاعات والأنشطة، الرامية إلى تحقيق أهداف وطموحات الدول الأعضاء ورفاه الشعوب

لقد تمكنت بلادكم ولله الحمد من تحقيق مراكز متقدمة، حيث صنف تقرير صندوق النقد الدولي الاقتصاد السعودي بالأسرع نمواً في اقتصادات مجموعة (العشرين) في عام ٢٠٢٢ م، بمعدل بلغ ٨,٧٪، مع نمو الناتج المحلي غير النفطي بنحو ٤,٨٪، وتراجع معدلات البطالة بين السعوديين إلى أدنى مستوى تاريخي لها، حيث انخفضت إلى ٨٪، وأثنى التقرير على جهود المملكة لاحتواء التضخم عبر الدعم المحلي ووضع سقف لأسعار عدد من المنتجات، حيث بلغ متوسط مؤشر أسعار المستهلكين الرئيس ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٢ م

ونتيجة لاستمرار جهود الحكومة في تطوير السياسة المالية، والإصلاحات الهيكلية التنظيمية والاقتصادية الشاملة، صنفت وكالة التصنيف الائتماني (موديز) المملكة عند (A1) مع نظرة مستقبلية (إيجابية)

وحقق وطنكم المرتبة الثانية في التنافسية الرقمية بين دول مجموعة (العشرين) وفق المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية، إضافة إلى تحقيق شهادات تميز في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ليرتفع

مجموع شهادات التميز التي تحصلت عليها المملكة إلى ٣٥ شهادة، وحصل على المرتبة الثالثة في مؤشري الطرح العام الأولى ومجالس الإدارة ضمن مجموعة (العشرين)، وجاء في المرتبة الأولى بين دول مجموعة (العشرين) في معدل نمو إنتاجية العامل لعام ٢٠٢٢ م

وبحسب منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، جاءت دولتك في المركز السابع على مستوى دول مجموعة (العشرين) في مجال قطاع أمن الطيران، وحققت المركز الثاني على دول مجموعة (العشرين) والرابع عالميا في جاهزية التنظيمات الرقمية، والمرتبة الثالثة عالميا في مؤشر نضج الحكومة الرقمية الصادر من مجموعة البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ م، والمركز الأول في مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة لعام ٢٠٢٢ م، الصادر من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وقدمت المملكة للعالم نموذجا رائدا في سد الفجوة الرقمية، حيث نجحت البنية التحتية الرقمية في تغطية ٩٩٪ من مجموع السكان

وتمكنت المملكة من تحقيق المرتبة الـ (١٧) عالميا من أصل (٦٤) دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، لتصبح من الدول الـ (٢٠) الأولى لأول مرة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، وتقدمت (٧) مراتب في نسخة عام ٢٠٢٣ م، مدعومة بالأداء الاقتصادي والمالي القوي في عام ٢٠٢٢ م، وتحسن تشريعات الأعمال، الذي جعلها في المرتبة الثالثة بين دول مجموعة (العشرين) لأول مرة، وأسهمت الإصلاحات الاقتصادية المنفذة وكفاءة الإنفاق في وصولها إلى المراتب الثلاث الأولى في ٢٣ مؤشرا

ولقد تجاوزت نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل نسبة ٣٠٪ المستهدفة ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، فيما بلغ عدد المستثمرات السعوديات في سوق الأسهم بنهاية الربع الثاني ٢٠٢٣ م (١,٥٦٢,٧٨١) مليوناً وخمسة مئة واثنين وستين ألفاً وسبع مئة وإحدى وثمانين مستثمرة، وتملك النساء السعوديات أكثر من ٤٥٪ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وقد شهدت «المنشآت» عموماً في الربع الثاني من ٢٠٢٣ م، زيادة بنسبة ٢,٦٪ عن الربع الأول من هذا العام لتصل إلى ١,٢٣ مليون منشأة

وسجل القطاع غير الربحي تنامياً متسارعاً خلال عام ٢٠٢٢ م، وزادت منشآته أكثر من ١١٤٪ مقارنة بما كانت عليه قبل رؤية المملكة ٢٠٣٠، ووصل عددها إلى أكثر من ٣,٨٠٠ مؤسسة وجمعية، كما ارتفع عدد الجمعيات المتخصصة منها بنسبة ٦٧٪، وبلغ عدد المتطوعين أكثر من ٦٥٠ ألف متطوع، مما يعكس اهتمام الدولة بالقطاع لكونه أحد محاور رؤية ٢٠٣٠.

ومن أجل تلبية التطلعات في القطاع الصناعي، وتعظيم دوره في تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة، تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للصناعة؛ للوصول إلى اقتصاد صناعي جاذب للاستثمار، يصدر المنتجات عالية التقنية، ويسهم في تأمين سلاسل الإمداد العالمية بالشراكة مع القطاع الخاص، إضافة إلى إطلاق شركة «سير»، أول شركة سعودية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة

وعملت المملكة على جذب كبار المستثمرين، بناء على متانة قاعدتها الاقتصادية وموقعها الإستراتيجي الذي يربط بين ثلاث قارات؛ وحرصت على تحسين البيئة الاستثمارية لزيادة جاذبيتها للمستثمرين، وقدمت عددا من المبادرات الاستثمارية العملاقة، تحت مظلة صندوق الاستثمارات العامة، ومن تلك الجهود إطلاق صندوق الفعاليات الاستثماري، وشركة عسير للاستثمار، وتأسيس (5) شركات إقليمية، إضافة إلى دور الصندوق المحوري في تنويع الاقتصاد عبر المشاريع، وصرف ١٥٠ مليار ريال سنويا في الاقتصاد ودعم المحتوى المحلي

ويأتي توقيع مذكرة تفاهم بشأن مشروع إنشاء ممر اقتصادي جديد يربط الهند والشرق الأوسط وأوروبا، بلورة للأسس التي بنيت عليها بما يحقق مصالح المملكة المشتركة، ويعزز الترابط الاقتصادي مع شركائها من الدول الأخرى، بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد العالمي بصورة عامة، كما يظهر المشروع أهمية موقع المملكة الإستراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب، وزيادة انفتاحها على المشاريع الرابطة للقارات التي تخدم التجارة البينية، وتعزز من دور المملكة الريادي عالميا بصفته مصدرا موثوقا للطاقة وما تمتلكه من ميزات تنافسية تجعل من مشاركتها فيه محورية لإنجاحه

### أيها الإخوة والأخوات:

تعمل المملكة ضمن إستراتيجيتها للطاقة، ودورها القيادي في ضمان استقرار الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة، على دعم استقرار وتوازن أسواق النفط العالمية، بوصف النفط عنصرا مهما في دعم نمو الاقتصاد العالمي، ويتجلى ذلك في دورها المحوري في تأسيس واستمرار اتفاق مجموعة (أوبك بلس) نتيجة مبادراتها الهادفة إلى تسريع استقرار الأسواق واستدامة إمداداتها، وكذلك حرص المملكة على تنمية واستثمار جميع موارد الطاقة التي تتمتع بها

وقد حظيت برامج ومبادرات منظومة الطاقة بالمملكة باهتمام كبير من الدولة، حيث اتضح الأثر الإيجابي لذلك في الاقتصاد السعودي من خلال الخطط والبرامج لزيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة التي سوف تشكل نحو ٥٠٪ من ساعات إنتاج الطاقة الكهربائية في مزيج الطاقة بحلول العام ٢٠٣٠م



وحققت بلادكم الريادة في حماية البيئة من خلال طرحها مبادرات محلية ودولية تعتمد على الطاقة النظيفة وتسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية، ومن أهمها مبادرتا السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، اللتان تؤكدان التزام المملكة بجهود الاستدامة الدولية، وتسهمان في زيادة قدرات المنطقة على حماية الأرض من خلال وضع خطة ذات معالم واضحة تعمل على تحقيق جميع المستهدفات العالمية

وتأكيدا لدور المملكة في التصدي لتحديات المياه حول العالم والتزامها بقضايا الاستدامة البيئية، تم تأسيس منظمة عالمية للمياه مقرها الرياض، لتستكمل ما قدمته بلادكم على مدار عقود من تجربة عالمية رائدة في إنتاج ونقل وتوزيع المياه وابتكار الحلول التقنية لمواجهة تحدياتها، ومساهمتها في وضع قضايا المياه على رأس الأجندة الدولية، ومن ذلك تقديمها تمويلات تجاوزت ٦ مليارات دولار لعدد من الدول الشقيقة والصديقة في ٤ قارات حول العالم لمصلحة مشاريع المياه والصرف الصحي

ولقد أسهم صندوق التنمية الوطني عبر جهاته المرتبطة به في تمويل أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم مزعم إنشاؤه بمدينة «أوكساجون» في «نيوم»، ضمن جهود المملكة في التحول إلى الطاقة النظيفة وتلبية الطلب المتزايد للطاقة عالميا

وانطلاقا من دورها الريادي في تطوير مصادر طاقة جديدة وبديلة، حيث يمثل الهيدروجين الأخضر واحدا من أبرز الاستثمارات التي تقود المملكة تطويرها

### أمها الإخوة والأخوات:

تأتي مكافحة الدولة للفساد واجتثاث جذوره، إدراكا منها بأنه العدو الأول للتنمية والازدهار، وأن القضاء عليه مهمة وطنية جلية تستلزم تكاتف الجميع في سبيل الحفاظ على المال العام، وحماية المكتسبات الوطنية، ومنع التكبس غير المشروع الذي ينافي ما جاء به الشرع الحنيف، ونؤكد أن الدولة ماضية في نهجها الواضح بمكافحة الفساد والقضاء عليه، والإعلان عن كل قضايا الفساد وما تتوصل إليه الأجهزة القضائية بكل عدل وشفافية، مع ضرورة التعاون الدولي الوثيق، وهو الذي نقوم به ضمن مبادرة الرياض العالمية، وضمن الاتفاقية العربية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لدرء مخاطره وآثاره المدمرة، بما يخدم المصالح المشتركة ويحد من الملاذات الآمنة للفسادين

وتعد المخدرات من الأزمات الكبرى التي تواجهها دول العالم، وأصبحت تؤثر في حياة الشعوب ومكتسباتها؛ واضطراباً من المملكة بدورها في حماية المجتمع من هذه الآفة الخطيرة والتصدي لها، أطلقت الحملة الأمنية لمكافحة المخدرات بدعم وقيادة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وقد حققت ولله الحمد نتائج ملموسة، ونؤكد في هذا المقام أن الضربات الاستباقية ستظل حازمة ولن تدع مجالاً للمهربين أو المروجين بأن يستهدفوا أبناءنا وبناتنا أو يعيثوا بأمننا بأي شكل من الأشكال وإيماننا منا بأهمية توعية المجتمع بأضرار المخدرات وخطورتها، تم تنظيم حملات توعوية في القطاعات كافة، وتوفير المراكز العلاجية والإرشادية الخاصة بمكافحتها والحد من آثارها

### أبها الإخوة والأخوات:

لقد قامت المملكة على ركائز أساسية هي عقيدة التوحيد، وشريعة الإسلام، ورحابة مبادئه وما احتواه من أسس التعايش السلمي لجميع أمم العالم مهما اختلفت انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية، ونحن دعاة حوار وسلام عادل قائم على احترام الحقوق، والمواثيق الدولية، والتعايش السلمي بين الأمم والشعوب

ونعبر عن التزامنا واعتزازنا بقيمتنا وثقافتنا القائمة على الحوار والتسامح والانفتاح، مع تأكيد احترامنا قيم الآخرين وثقافتهم، واحترام سيادة واستقلال الدول وسلامة أراضيها

ونشدد على رفض المملكة القاطع أن يسيء كائن من كان تحت أي ذريعة إلى الدين الإسلامي، أو أن يحاول تشويه صورته، أو أن يعتدي على القرآن الكريم أو أن ينال من نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أو صحابته الكرام - رضي الله عنهم -، أو أن يمس شيئاً من مقدسات المسلمين، مؤكداً في الوقت ذاته أهمية تعزيز الحوار والتعاون بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات واحترام الأديان السماوية عموماً، من أجل السلام والوئام في العالم، وأن نشر قيم التسامح والسلام هو السبيل الأمثل لمواجهة خطابات الكراهية والتعصب والتطرف والعنف والتحريض

إن شريعة الإسلام السمحة ورسالته السامية تنبذ العدوان والتطرف والإرهاب، ومواقف المملكة الثابتة القائمة على الدين الحنيف ترفض الإرهاب مهما اختلفت صورته، وتنوعت مشاريعه، وتعددت مسوغاته، فهو شر ماحق، يزرع الفتنة بين المجتمعات، ويثير الكراهية والحقد بين الناس، ولا يعترف بحدود أوقيم، ولا يفرق بين الشعوب مهما تباينت معتقداتها وألوانها وأعراقها

تؤمن المملكة دوماً بأن السبيل إلى الأمن والاستقرار، والتنمية والازدهار، يتطلب استمرار الجهود الجماعية في محاربة الإرهاب وجماعته المجرمة، ومواجهة الفكر المتطرف الذي يتناقض مع كل القيم الدينية والإنسانية والأخلاقية، وإيماننا بمحاربة الفكر بالفكر، واجتثاث آفة الإرهاب من جذورها، ونبذ الكراهية والتطرف، أنشأت المملكة المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف «اعتدال»، الذي يهدف إلى مكافحة الفكر المتطرف ورسائله، ومحاربة أنشطته والحد من آثاره، ونشر مبادئ التسامح وتعزيز ثقافة الاعتدال، وذلك بالتعاون مع شركائنا على المستويين الإقليمي والدولي

### أبها الإخوة والأخوات:

لقد رسخت المملكة مكانتها الإقليمية والدولية من خلال استضافتها قمة الرياض العربية الصينية للتعاون والتنمية، وأعمال الدورة العادية الـ ٣٢ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (قمة جدة)، وقمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى، والقمة: (السعودية الإفريقية الأولى) والقمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية في مدينة الرياض؛ بالإضافة إلى زيارات سمو ولي العهد للدول الشقيقة والصديقة، ومشاركة سموه في المؤتمرات الدولية، وقيام العديد من رؤساء الدول بزيارة المملكة التي أضحت صانعة سلام يشار إليها بالبنان في كل مقام

ونجحنا على المستوى الخليجي في تفعيل الدور الإستراتيجي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليميا وعالميا، وأكدت القمة الخليجية الـ ٤٣ أهمية التنفيذ الكامل والدقيق لرؤيتنا، ومن ذلك استكمال مقومات الوحدة الاقتصادية والمنظومتين الدفاعية والأمنية المشتركة، وتنسيق المواقف بما يعزز تضامن واستقرار دول المجلس، والحفاظ على مصالحها، ويجنبها الصراعات الإقليمية والدولية، ويلبي تطلعات مواطنيها وطموحاتهم، ويعزز دورها الإقليمي والدولي من خلال توحيد المواقف السياسية وتطوير الشراكات الإستراتيجية مع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية والدول الشقيقة والصديقة

ودعمت المملكة منذ تأسيسها وحدة الصف العربي وتضامنه وتكاتفه في مواجهة الأخطار والتحديات والمتغيرات التي مرت بها المنطقة العربية، وما شهدته من منعطفات سياسية كبيرة أثرت في معظم الدول، ومن تلك المواقف الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة، دعم الجهود والمبادرات القائمة لإيجاد حل سياسي شامل للأزمات في اليمن والسودان وسوريا

وعلى المستوى الإسلامي، اضطلعت بلادكم بدور مهم وجوهري في خدمة الإسلام ونشر تعاليمه السمحة، والدفاع عن قضايا المسلمين عموماً؛ انطلاقاً من كونها حاضنة للحرمين الشريفين وقبله للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها

وأولت المملكة قضايا الأمتين العربية والإسلامية اهتمامها البالغ؛ إيماناً منها بأهمية لم شمل العرب والمسلمين والعمل على وحدة الصف وتوحيد الكلمة لمواجهة ما يبرز من تحديات للأمتين وقضاييهما على الصعد كافة

ونؤكد في هذا المقام وقوفنا المستمر مع الشعب الفلسطيني الشقيق الذي تعرض لحرب شعواء في قطاع غزة راح ضحيتها الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ والمدنيين العزل ونبذل كل الجهود الممكنة بالتواصل مع الأطراف الدولية والإقليمية كافة؛ لوقف أعمال العدوان الجاري في قطاع غزة؛ ومنع اتساعه في المنطقة، وتأكيد ضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وعدم استهداف المدنيين

ونشدد على دور الأمم المتحدة ومؤسساتها في توفير ممرات إنسانية آمنة، لتقديم الرعاية الطبية والاحتياجات الغذائية للمدنيين الذين هم تحت الحصار في غزة، ونؤكد رفضنا القاطع لاستهدافهم بأي شكل من الأشكال وتحت أي ذريعة، ورفض محاولات التهجير القسري

وفي إطار دور المملكة العربية السعودية التاريخية وجهنا بإطلاق حملة شعبية لإغاثة الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، وبادرت بلادكم بتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية جواً وبحراً، وقد عقدت قمة عربية إسلامية مشتركة غير عادية بالرياض، بناءً على طلب المملكة؛ لتشكيل موقف عربي موحد وتكثيف الضغط الدولي، للوصول إلى وقف العدوان في غزة، وتعزيز الجهود الرامية إلى دعم أمن واستقرار المنطقة

ونؤكد أن أمن منطقة الشرق الأوسط يتطلب الإسراع في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، يبنى على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بما يكفل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، وتجدد المملكة رفضها وإدانتها جميع الإجراءات الأحادية التي تعد مخالفة وانتهاكاً صارخاً لجميع القوانين الدولية وتسهم في تقويض جهود السلام الإقليمية والدولية وتعرقل مسارات الحلول السياسية



وفي الشأن اليمني، تؤكد المملكة حرصها على أمن واستقرار الجمهورية اليمنية الشقيقة، ودعم جميع الجهود الرامية لحل الأزمة، ورفع المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني الشقيق، والدفع نحو الوصول إلى الحلول السياسية، لإعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن، ودرء التهديد عن المملكة والمنطقة، ونعرب عن ارتياحنا للبيان الذي أصدره المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن بشأن التوصل إلى خارطة طريق لدعم مسار السلام والذي جاء متوافقاً مع مبادرة المملكة لإنهاء الحرب في اليمن، ودعمها للجهود الأممية والدولية؛ للتوصل إلى حل سياسي شامل ومتوافق مع المرجعيات الثلاث ومنها قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦.

وفي العراق الشقيق، تدعم المملكة الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية الرامية إلى تحقيق الاستدامة في النمو والازدهار، والأمن والاستقرار، والحفاظ على سلامة العراق ووحدة أراضيه، وسيادته الكاملة وهويته العربية الإسلامية، ونسيجه الاجتماعي ووحده الوطنية؛ ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة؛ تكريماً لسيادة الدولة وإنفاذ القانون

وفيما يتعلق بالسودان الشقيق، نوكد مواقف المملكة الثابتة بشأن الحفاظ على أمن السودان وسلامته واستقراره، والحفاظ على تماسك الدولة ومؤسساتها ومنع انهيارها، ومساندته في مواجهة تطورات وتداعيات الأزمة الحالية، وضرورة التهدئة، وتغليب لغة الحوار وتوحيد الصف، ورفع المعاناة عن الشعب السوداني الشقيق، والحيلولة دون أي تدخل خارجي في الشأن السوداني يوجب الصراع ويهدد السلم والأمن الإقليميين، وقد استضافت المملكة محادثات السلام السودانية في مدينة جدة، تأكيداً لموقفها، واستشعاراً لمسئوليتها، وحرصها على أمن واستقرار السودان الشقيق وتدعم المملكة قرار جامعة الدول العربية استئناف مشاركة وفود الحكومة السورية في اجتماعات مجلس الجامعة والمنظمات والأجهزة التابعة لها، ومخرجات قمة جدة، ونأمل أن يسهم ذلك في دعم واستقرار الجمهورية العربية السورية الشقيقة ووحدة أراضيهما، وإيجاد حل عاجل للأزمة السورية يسهم في العودة الطوعية الآمنة للاجئين السوريين إلى بلادهم

وفي لبنان الشقيق، تقف المملكة باستمرار إلى جانب الشعب اللبناني الشقيق، وتدعو الأطراف اللبنانية إلى تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية شاملة تقود إلى تجاوز الأزمة الحالية، كما تؤكد المملكة بسط الدولة لسلطتها على جميع الأراضي اللبنانية مع الالتزام بأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق الطائف، بما يسهم في ضبط الأمن والتصدي للمخدرات والأنشطة الإرهابية التي تهدد أمن المنطقة والعالم

وفيما يتعلق بأفغانستان، تؤكد المملكة أهمية تحقيق الأمن والاستقرار، وضمان عدم تحول أفغانستان إلى ملاذ للجماعات والتنظيمات الإرهابية، وتبحث على تكثيف الجهود الإقليمية والدولية؛ لتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية، للتخفيف من معاناة الشعب الأفغاني الشقيق

### أمها الإخوة والأخوات:

لقد جاء ترحيبنا بمبادرة الرئيس الصيني لتطوير علاقات حسن الجوار بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، انطلاقاً من نهج المملكة الثابت والمستمر منذ تأسيسها في التمسك بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل، والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية والحوار المباشر، والأخذ بكل ما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم

وتنهج المملكة سياسة حكيمة وثابتة في إقامة علاقات متوازنة مع الدول الشقيقة والصديقة، مكنتها من القيام بدور الوسيط المخلص والنزيه لحل الخلافات وتسوية المشكلات التي تقع بين بعض الدول، ومن تلك الجهود استضافة المملكة ممثلين عن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من أجل الوصول لوقف دائم للأعمال العدائية، واستضافة اجتماع لمستشاري الأمن الوطني، وممثلي عدد من الدول بشأن الأزمة بين روسيا وأوكرانيا والتي أكدت المملكة موقفها الثابت منها المبني على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، وتدعم جهود الوساطة لحل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، ووقف إطلاق النار، وحل الأزمة سياسياً، وتغليب لغة الحوار، وتسوية النزاع من خلال المفاوضات

### أمها الإخوة والأخوات:

استشعاراً لدور بلادكم الإنساني تجاه العالم، واستلهاماً من رسالتها في المحافظة على كرامة الإنسان النابعة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، أولت المملكة اهتماماً كبيراً بإغاثة الملهوف ومساعدة المحتاج، والمحافظة على حياة الإنسان وكرامته وصحته، ومد يد العون وتقديم الدعم والعطاء والمساندة للأفراد والدول الشقيقة والصديقة، من خلال مؤسساتها الإغاثية، ومنصاتها الخيرية

ولقد تصدرت المملكة الدول المانحة في مجال تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية (إنسانية وتنموية) إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل

وبلغ إجمالي المساعدات السعودية خلال العقود الماضية حتى وقتنا الحالي ١٢٣,٢٢ مليار دولار أمريكي، حيث نفذ (٥٦٩٤) مشروعا استفادت منها ١٦٧ دولة حول العالم، إضافة إلى تقديم (٧٨٢) مساهمة لـ (٦٢) جهة مستفيدة من المنظمات والهيئات الدولية

وبادرت المملكة منذ بداية الأزمة السودانية إلى إجلاء (٨٤٥٥) شخصا من (١١٠) دول وإعادةهم إلى أوطانهم سالمين، كما أسهمت في إنشاء منطقة إنسانية لبرنامج الأغذية العالمي في جدة؛ لتكون مركزا لتخزين وإرسال المساعدات الإنسانية إلى جمهورية السودان، والبلدان المجاورة المتضررة من الأزمة

ومن منطلق حرصنا على الوقوف إلى جانب المتضررين من الشعوب الشقيقة، وجهنا بتقديم مساعدات صحية وإيوائية وغذائية ولوجستية إلى كل من تركيا وسوريا والمغرب، لتخفيف معاناتهم جراء الزلازل المدمرة التي وقعت، وسببت خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، إضافة إلى وقوفنا مع دولة ليبيا الشقيقة، وتقديم مساعدات غذائية وإغاثية للمتضررين من الفيضانات، وللتخفيف من معاناة الشعب الليبي الشقيق

وفي الختام، نشكر جميع العاملين في أجهزة الدولة الذين يخدمون وطنهم بكل إخلاص، والمتفانين في إنجاز مستهدفات رؤية المملكة بما يحقق للوطن الرفعة والتقدم، ويدفعه إلى المراتب العليا عالميا

والشكر موصول لمنسوبي القطاعات الأمنية والعسكرية كافة، وللجنود الأبطال المرابطين على الحدود، سائلين المولى عزوجل أن يتقبل من قضوا في سبيل حماية الوطن ومقدراته ومكتسباته في عداد الشهداء، وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل، كما نشكر مجلس الشورى على جهوده وما يقدمه من أعمال ضمن اختصاصاته، راجين من الله أن يوفقنا جميعا لما يحبه ويرضاه، إنه سميع مجيب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المصدر ١: [الرابط](#)

المصدر ٢: [الرابط](#)





## محددات الاستراتيجية السعودية بين عامي 2015 – 2024م





السنة الأولى / الدورة التاسعة ١٤٤٦ - ١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٤ م



بسم الله الرحمن الرحيم

**الإخوة والأخوات:**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بعون الله وتوفيقه نفتح أعمال السنة الأولى من الدورة التاسعة لمجلس الشورى، نيابة عن سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - سائلين المولى عزوجل أن يوفقنا ويسدد خطانا

**الإخوة والأخوات:**

ونحن على أعتاب دورة جديدة من أعمال مجلس الشورى، نؤكد أهمية دور المجلس في الارتقاء بأداء مؤسسات الدولة، ودوره الفعال في تطوير الأنظمة وتحديثها، إلى جانب مهامه الرقابية ومتابعته المستمرة لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط المعتمدة، منذ إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمواطن نصب أعيننا فهو عمادها وغايتها، وأي إنجاز يتحقق من خلال مظلتها الشاملة للمسارات المختلفة، هو رفعة للوطن ومنفعة للمواطن وحصانة - بإذن الله - للأجيال القادمة من التقلبات والتغيرات

نلتقيكم اليوم وقد قطعنا أجزاءً من هذه الرحلة بخطوات ثابتة وعمل مستمر، نفخر فيها بتحقيق الكثير من المستهدفات على المستوى الوطني والدولي، وارتقت فيها المملكة درجات متقدمة في المؤشرات والتصنيفات الدولية، ونحن ماضون بتفاؤل وثقة في مواصلة الرحلة لتحقيق مستهدفاتنا، وفق منهج شامل وتكاملي يقوم على المراجعة الدقيقة وترتيب الأولويات

لقد حققت بلادنا منجزات جوهريّة كثيرة خلال هذه الرحلة العظيمة، ومن نماذج هذه الأنشطة

غير النفطية في المملكة، سجلت أعلى إسهام لها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ (٥٠٪) في العام الماضي، مما يعزز استدامة النمو وشموليته ويحقق جودة عالية في التنوع الاقتصادي، ويواصل صندوق الاستثمارات العامة دوره في تحقيق أهدافه ليكون قوة محركة للاستثمار، وسجلت البطالة بين المواطنين والمواطنات، أدنى مستوى لها تاريخي في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ م بلغ (٧,٦٪)، بعد أن كانت نسبته (١٢,٨٪) في عام ٢٠١٧ م

وارتفعت نسبة تملك المساكن للمواطنين من (٤٧٪) عام ٢٠١٦ م إلى ما يزيد عن (٦٣٪)، وفي مجال السياحة سبقت المنجزات التاريخ المستهدف، حيث حددت استراتيجية السياحة الوطنية التي أطلقت عام ٢٠١٩ م، مستهدف (مئة) مليون سائح في ٢٠٣٠ م، وتم تجاوز هذا المستهدف والوصول إلى (مئة وتسعة) ملايين سائح عام ٢٠٢٣ م، وحققت المملكة المرتبة السادسة عشرة بين الدول الأكثر تنافسية، ومع استكشاف الثروات الطبيعية تغدو المملكة من أكبر مخازن الثروات الطبيعية في العالم، كما أن بلادكم أحرزت مكانة متقدمة في مجال الطاقة المتجددة، وصارت من أكثر الفاعلين فيها إقليمياً ودولياً

إن المملكة اليوم نتيجة منجزاتها ورؤيتها، تحظى بثقة عالمية جعلت منها إحدى الوجهات الأولى للمراكز العالمية والشركات الكبرى، وفي مقدمتها افتتاح المركز الإقليمي لصندوق النقد الدولي، ومراكز لنشاطات دولية متعددة في الرياضة والاستثمار والثقافة وبوابة تواصل حضاري، مما أسهم في اختيارها لاستضافة إكسبو ٢٠٣٠ وتستعد اليوم لتنظيم كأس العالم عام ٢٠٣٤ م

إننا نفخر بمنجزات المواطنين والمواطنات في مجالات الابتكار والعلوم، ونولي التعليم جل اهتمامنا ليكون نوعياً يعزز المعرفة والابتكار، ونعمل على بناء أجيال تتمتع بالتميز العلمي والمهارات العالية، وتحظى بكل الفرص لنيل تعليم رفيع

ونؤكد أنه بينما نمضي في مسارات التحديث والتنوع؛ فإننا حريصون أشد الحرص على حماية هويتنا وقيمنا، التي هي امتداد لمسيرة أجدادنا وآبائنا، وهي صورتنا الثابتة في العالم أجمع

### الإخوة والأخوات:

تصدر القضية الفلسطينية اهتمام بلادكم، ونجدد رفض المملكة وإدانتها الشديدة لجرائم سلطة الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، متجاهلة القانون الدولي والإنساني في فصل جديد ومير من المعاناة، ولن نتوقف المملكة عن عملها الدؤوب، في سبيل قيام دولة فلسطينية مستقلة

وعاصمتها القدس الشرقية، ونؤكد أن المملكة لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل دون ذلك ونتوجه بالشكر إلى الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية تجسيدا للشرعية الدولية، ونحث باقي الدول على القيام بخطوات مماثلة

إن المملكة حريصة على التعاون مع كل الدول الفعالة في المجتمع الدولي، متيقنة أن ما يحيي البشرية ويصون قيمها الحضارية، هو السعي المشترك إلى مستقبل أفضل مبني على التعاون المثمر بين الدول والشعوب، واحترام استقلالية الدول وقيمها والأخذ بمبدأ حسن الجوار، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتجنب اللجوء إلى القوة في حل النزاعات

كما أن المملكة تسعى إلى تعزيز الأمن والسلم الإقليمي والدولي، من خلال بذل الجهود للوصول إلى حلول سياسية للأزمات في اليمن والسودان وليبيا وغيرها، وكذلك تدعم الحلول في الأزمات الدولية مثل الأزمة الروسية الأوكرانية

ختاماً.. أشكر الإخوة والأخوات في المجلس وجميع العاملين في أجهزة الدولة، الذين يخدمون وطنهم بإخلاص وتفان مما أثمر عن هذه الإنجازات المشهودة اليوم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

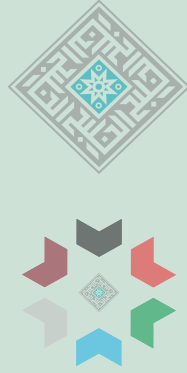
[المصدر ١: الرابط](#)

[المصدر ٢: الرابط](#)

\*\*\*\*\*



# مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع



[www.ar.grc.net](http://www.ar.grc.net)



**Gulf Research Center  
Jeddah  
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street  
P.O. Box 2134  
Jeddah 21451  
Saudi Arabia  
Tel: +966 12 6511999  
Fax: +966 12 6531375  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Riyadh**

Unit FN11A  
King Faisal Foundation  
North Tower  
King Fahd Branch Rd  
Al Olaya Riyadh 12212  
Saudi Arabia  
Tel: +966 112112567  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center  
Foundation Geneva**

Avenue de France 23  
1202 Geneva  
Switzerland  
Tel: +41227162730  
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre  
Cambridge**

University of Cambridge  
Sidgwick Avenue,  
Cambridge CB3 9DA  
United Kingdom  
Tel: +44-1223-760758  
Fax: +44-1223-335110



**Gulf Research Center  
Foundation Brussels**

Avenue de  
Cortenbergh 89  
4<sup>th</sup> floor, 1000  
Brussels  
Belgium

